(الباب السابع فعِل يفعُل)
قراءة جديدة في (أبواب الفعل الثلاثي المجرّد)

ا . د عادل نذير بيري
جامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الانسانية

د . ماهر خضير هاشم
جامعة بابل/ كلية التمريض

(فَعِلَ يَفعُلُ: Chapter Seven)

(A new reading in (the doors of the abstract triple verb)

Prof . Dr. Adel Nazir Berry
Karbala University

Dr. Maher Khudair Hashem
University f Babylon

Email: nur.mahier.khudheir.h@uobabylon.edu.iq

Abstract:

This research is an attempt to reveal a pattern of linguistic patterns that went out of the linguistic analogy in the weights of the abstract past triple verb, which is the weight of (verb does), and the ancient Arabic scholars differed in carrying it, so they carried it as a matter of overlapping the two languages, and once they carried it as not in the speech of the Arabs And once they said it was abnormal or rare. In this research, we have a different opinion that will be revealed in the coming papers, and it is divided into three topics,The first topic: dealing with the weights of the abstract past three verbs in terms of division according to the movement of the past participle and it has three weights: verb, verb, verb, or according to the movement of the eye of the present tense and it has six weights, which are called (the six chapters), which are: verb does, Verb do, do do, do do, do do, do do.

This topic presented the issue of the overlapping of languages, ancient and modern, and explained the opinions of Arabic scholars in their disagreement on this issue. Or it can be carried on the theory of origin and branch. As for the second topic, it presented (a verb to do) in grammatical and linguistic blogs, and it showed the different points of view of Arabic scholars. And I responded to this weight, starting from Hebron to Al-Suyuti, and this topic explained the reasoning of scholars with what came from Arabic poetry, Quranic readings, and the hadith of the Prophet to support this weight, as well as indicating the ratio of this section to the languages of the people of Medina and the people of Hijaz. As for the third topic, it is the dictionary of the verbs of Chapter VII (Verb does), and it was extrapolated from linguistic and grammatical blogs such as dictionaries and grammar and language books. Twenty-seven verbs were extrapolated in this research, of which twenty-two are correct, and they are in the following: innocence that acquits, lightning that shines شَمِسَ ، سَقِمَ يسقُمُ ، رَكِنَ يركُنُ ، خطِرَ يخطُرُ، حَضِرَ يحضُرُ ، حَرِمَ يحرُمُ ، يشمُسُ ، شَمِلَ يشمُلُ ، فَجِلَ يفجُلُ ، فَرِغَ يفرُغُ ، فَضِلَ يفضُلُ ، قَفِلَ يقفُلُ ، فَطِنَ يفطُنُ ، قَنِطَ يقنُطُ ، لَبِبَ يلُبُّ ، نَجِدَ ينجُدُ ، نَخِمَ ينخُمُ ، نَضِرَ Look, eat, breathe, yes, enjoy, and five ill verbs, and they are in the following: I had to die, I was very good, I was always, I was about to die, I died, Then I closed the research with a conclusion that included the most important findings of the research

Keywords: The doors of the abstract triple verb, Chapter Seven: فَعِلَ يَفعُلُ.

(الباب السابع فعِل يفعُل)
قراءة جديدة في (أبواب الفعل الثلاثي المجرّد)

ا . د عادل نذير بيري　　د . ماهر خضير هاشم

ملخص البحث:

الحمد لله ربّ العامين والصلاة والسلام على خير خلقه أجمعين محمد بن عبد الله وعلى آله المطهّرين وأصحابه المنتجبين .

أما بعد فقد بذل علماؤنا القدامى جهدًا كبيرًا في رصد الأنماط اللغويّة وتصنيفها، وحظيت أبواب الفعل الماضي واشتقاق المضارع منه بشطر من هذه العناية ، وحصروا الأنماط القياسيّة، والأنماط اللغويّة المرفوضة، وأشاروا إلى ما يرتبط بها من مسائل لغويّة من ناحية المعنى، والتعدّي واللزوم، وغير ذلك، وانتهى بهم الاستقراء إلى تصنيف الأفعال المضارعة إلى قياسيّة وأخرى مرفوضة في بابها، وبين القياس والرفض، برزت استعمالات لغويّة تخالف القياس وتشيع في الاستعمال، فحملوا بعضها على الندرة، أو على الشذوذ، أو عدم الاعتداد به، أو بأنه ليس من كلام العرب ، أو أنه من باب تداخل اللغتين، وهذا البحث محاولة لتجلية نمط من الأنماط اللغويّة التي خرجت على القياس اللغوي في أوزان الفعل الماضي الثلاثي المجرّد، وهو وزن (فَعِلَ يفعُلُ) ، واختلف علماء العربية القدماء في حمله ، فحملوه على أنه من باب تداخل اللغتين ، ومرة حملوه على أنه ليس في كلام العرب ، ومرة قالوا انه شاذ أو نادر. ولنا في هذا البحث رأي مغاير ستجلوه الأوراق القادمات ، و قسم على ثلاثة مباحث ، فالمبحث الأول : تناول أوزان الفعل الثلاثي الماضي المجرّد من جهة التقسيم على وفق حركة عين الماضي وله ثلاثة أوزان : فعَلَ ، فعُلَ ، فعِلَ ، أو على وفق حركة عين المضارع وله ستة أوزان ، التي تسمى بـ(الأبواب الستة) ، وهي : فعَلَ يفعُلُ ، فعَلَ يفعِلُ ، فعَلَ يفعَلُ ، فعِلَ يفعَلُ ، فعُلَ يفعُلُ ، فعِلَ يفعِلُ .

وعرض هذا المبحث لمسألة تداخل اللغات قديما وحديثا ، وبيان آراء علماء العربية في اختلافهم في هذه المسألة ، ورجح البحث نقض هذا الباب في ضوء أدلة ، وأرجعه إلى الصنعة اللغوية ، أو الترف العلمي الذي وصل اليه علماؤنا . أو يمكن حمله على نظرية الأصل والفرع .

أما المبحث الثاني فعرض فيه لـ(فعِلَ يفعُلُ) في المدونات النحوية واللغوية ، فبيّن اختلاف وجهات نظر علماء العربية ، فقد حملوه مرّة على أنه شاذ ، ومرة قالوا انه من باب تداخل اللغات ، ومرة عدّوه ليس من كلام العرب ، علاوة على ايضاحه عدد الأفعال التي وردت على هذا الوزن ابتداء من الخليل إلى السيوطي ، وأوضح هذا المبحث استدلال العلماء بما جاء من الشعر العربي ، والقراءات القرآنية ، والحديث النبوي ليدعم هذا الوزن ، فضلا على بيانه نسبة هذا الباب إلى لغتي أهل المدينة ، وأهل الحجاز .

و أما المبحث الثالث فهو معجم أفعال الباب السابع (فَعِلَ يفعُلُ) ، وتمّ استقراؤه من المدونات اللغوية والنحوية كالمعجمات وكتب النحو واللغة ، وقد استقرئ في هذا البحث سبعة وعشرون فعلا ، منها اثنان وعشرون فعلا صحيحا ، وهي في ما يأتي : بَرِأ يَبرُؤ ، بَرِقَ يبرُقُ ، حَرِمَ يحرُمُ ، حَضِرَ يحضُرُ ، خطِرَ يخطُرُ، رَكِنَ يركُنُ ، سَقِمَ يسقُمُ ، شَمِسَ يشمُسُ ، شَمِلَ يشمُلُ ، فَجِلَ يفجُلُ ، فَرِغَ يفرُغُ ، فَضِلَ يفضُلُ ، قَفِلَ يقفُلُ ، فَطِنَ يفطُنُ ، قَنِطَ يقنُطُ ، لَبِبَ يلُبُّ ، نَجِدَ ينجُدُ ، نَخِمَ ينخُمُ ، نَضِرَ ينضُرُ ، نَكِلَ ينكُلُ ، نَفِسَ تنفُسُ ، نَعِمَ ينعُمُ ، وخمسة أفعال معتلة ، وهي في ما يأتي : حِدت تحُودُ ، جِدت تجُود ، دِمت تدوم ، كِدت تكود ، مِتّ تموت .

ثم أقفيت البحث بخاتمة تضمنت أهم ما خرج به البحث من نتائج ، فمنها رجح البحث بابا سابعا قياسيا من أوزان الفعل الماضي الثلاثي المجردّ على تقسيمه باعتبار حركة عين مضارعه ، لم يأخذ البحث بمسألة تداخل اللغتين ؛ لأن ابن جني الزاعم لها غالط نفسه في باب أسماه (اختلاف اللغات وكلها حُجّة) ، استقرئ البحث الأفعال التي جاءت على وزن (فَعِلَ يفعُلُ) فكان عددها سبعة وعشرين فعلا ، وعلى هذا فهي أكثر من أفعال الباب السادس الذي عدده أربعة وعشرون فعلا فضلا على نسبة هذا الوزن إلى لغتي من لغات العرب هما : لغة أهل الحجاز ، ولغة أهل المدينة ، وهذا يؤكد ثبات هذه اللغة أي أنها ليست مزعومة علاوة على هذا قرأ بها قرّاء القرآن الكريم ، من أمثال : عاصم ، وقتادة ، وأبي حيوة ، وقرّاء من أهل المدينة ، ولو كانت لغة شاذة أو نادرة ، ما قرئ بها .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي الكريم محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين .

الكَلمَات المفتَاحِية: أبواب الفعل الثلاثي المجرّد، الباب السابع فعِل يفعُل.

المبحث الأول: أوزان الفعل الثلاثي الماضي المجرّد :

المتأمل في كتب علماء العربية القدامى يجد اختلافهم في تقسيم أبواب الفعل الثلاثي المجرّد فالمتقدمون جعلوا الضابط في تقسيمهم للفعل الثلاثي المجرّد الى حركة عين الفعل الذي مضى فعدّوها ثلاثة أوزان هي : فَعَل ، فَعِل ، فَعُل[١] ، نحو : ضرَب ، وعلِم ، وظرُف ، و أوضح ابن جني (ت٣٩٢هـ) أن الافعال الثلاثية المجرّدة على ضربين : الاول : فِعل مبني للفاعل ، والاخر : فِعل مبني للمفعول ، فالمبني للفاعل على ثلاثة أوزان : فَعَل ، فَعِل ، فَعُل ، والمبني للمفعول على وزن واحد (فُعِل)[٢] ، وقد تمثل لأوزان المبني للفاعل ، اذ قال : ((فمثال (فَعَل) يكون متعديا وغير متعدٍّ ، فالمتعدّي نحو : ضَرَبَ ، وقَتَلَ ، وغير المتعدي نحو : جلَس ، ونهَض ، و (فَعِلَ) يكون متعديا وغير متعدٍّ ، فالمتعدي نحو : شَرِب ، ورَكِب ، وغير المتعدي نحو : سَلِم ، وقَدِم ، و (فَعُلَ) لا يكون أبدا الا غير متعدٍّ ؛ لأنه انّما جاء في كلامهم الهيئة التي يكون عليها الفاعل لا لشيء يفعَلُه قصدا لغيره ، نحو : شَرُف ، وظرُف))[٣] .

وهذا التقسيم سار عليه مجموعة من علماء العربية القدماء كالزمخشري(ت٥٣٨هـ)[٤] ، ، وابن يعيش(ت٦٤٣هـ)[٥] ،والرضي(ت٦٨٨هـ)[٦] ، ومن المحدثين سار عليه استاذنا المرحوم الدكتور هاشم طه شلاش[٧] ، ورأى أن هذا التقسيم يحلّ كثيرا من الاشكالات ، ويجعل دراسة أبواب الفعل يسيرة وسهلة .

ومنهم من نظر في التقسيم الى حركة عين الفعل الماضي والمستقبل فعدّها ستة أبواب هي : فعَل يفعُل ، فعَل يفعِل ، فعَل يفعَل ، فعِل يفعَل ، فعُل يفعُل ، فعِل يفعِل ، وقد جمع هذا الاتجاه هذه الابواب في بيت واحد من الشعر ؛ لغرض تعليمها[٨] :

فتح كسر فتح ضم فتحتان كسر فتح كسر كسر ضمتان

وهذا التقسيم يجعل الفعل الماضي المجرّد بلحاظ مضارعه على تسعة أبواب ، هي :

١- فَعَل يفْعُل ، نحو: قَعَد يقْعُد، ونصَر ينصُر، وأَخَذ يأخُذ، وغَزَا يغْزُو، ومرّ يمُرُّ.

٢- فَعَل يفْعِل ، نحو : ضَرَب يضرِبُ، وجلَس يجْلِسُ، ورمَى يرمِي، وأوى يأوِي.

٣- فَعَل يفْعَل ، ويأتي على هذا البناء ما كان حلقي العين أو اللام ، نحو : فَتَح يفْتَح، وسَعَى يسعَى، ووضَع يضَع، وسأَل يسأَل .

٤- فعِل يفْعَل ، نحو : فرِح يفْرَح، وعلِم يعلَم، وخاف يخَاف، ورضِي يرضَى، وسَئِم يسْأَمُ.

٥- فعِل يفعِل: نحو : حسِب يحسِب، ونعِم ينعِم، وَرِثَ يرِثُ ، ووصف بأنّه قليل أو شاذ.

٦- فعُل يفعُل: نحو : كرُمَ يكرُمُ شَرُف يشرُف، وحسُن يحسُن، وجرُؤ يجرُؤ.

٧- فعِل يفعُل: وصفه اللغويون بالشذوذ أو الندرة ، أو من باب أنه ليس في كلام العرب ، أو من باب تركّب اللغتين ، نحو : نعِم ينعُم ، وفَضِل يفضُل ، وحضِرَ يحضُرُ .

٨- فعُل يفعَل: وهذا من الأبنية الشاذة عند علماء العربية ، إذْ نصّوا على أنَّ ما جاء على فعُل حقّه يفعُل بضم العين ولا يأتي مفتوحًا أو مكسورًا، وإن جاءت بعض الألفاظ من هذا الباب فهي شاذة أو بسبب تداخل اللغات ، نحو : جُدتُ تجاد ، دُمتُ تدام ، لبُبْتَ تلَبُّ ، فَضُلَ يفضَلُ .

٩- فعُل يفعِل: وهو من الأبنية التي ليست في كلام العرب ، وما جاء عليه حُمِل على الشذوذ أو الندرة ، وأشارت المصادر إلى فعلٍ واحدٍ جاء على هذا البناء ، هو: وحُد يحِد[٩].

---

[١] . ينظر : كتاب سيبويه : ٤/ ٢٩-٧٥ ، المنصف لابن جني : ١/ ٢٠

[٢] . ينظر : المنصف : ٢٠/١ . .

[٣] . المصدر نفسه : ١/ ٢٠-٢١ .

[٤] . ينظر : المفصل ، للزمخشري : ٣٩٦ .

[٥] . ينظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤٢٥/٤ .

[٦] . ينظر : شرح الشافية ، للرضري الاسترابادي : ١/ ٦٧ .

[٧] . ينظر : أوزان الفعل ومعانيها ، د . هاشم طه شلاش : ٢٢ .

[٨] . ينظر : شرح تصريف الزنجاني : ٧٢ نقلا عن : أوزان الفعل ومعانيها : ٢١ .

[٩] . ينظر : المحيط في اللغة للصاحب بن عباد ، تح : الشيخ محمد حسن ال ياسين : ٣/ ١٨١ .

ومنهم من اعتمد في تقسيمه لأبواب الافعال الثلاثية المجرّدة على اختلاف حركة عين الفعل في الماضي عنها في المستقبل ؛ ذلك لاختلاف حركات عين الفعل بين الماضي والمستقبل ، ولكثرة ورودها جعلوها على ثلاثة أبواب هي : فعَل يفعُل ، فعَل يفعِل ، فعِل يفعَل ، على وفق هذا التقسيم لم يدخل باب (فعَل يفعَل) في ضمن الأبواب ؛ لأن من شروطه أن تكون عينه أو لامه من أحرف الحلق ، وما شذّ عن هذا عدّه القدماء من الشذوذ أو من مبدأ تركّب اللغتين[١٠] ، ولم يدخل باب (فَعُل يفعُلُ) لقلته ؛ لأنه لا يجيء الا من الطبائع والنعوت[١١] .

الذي يتأمل في هذه التقسيمات يجدها متداخلة ، و نرى أن هناك أكثر من سبب وراء هذه التقسيمات ، وهي في في ما يأتي :

السبب الأول : وضع قواعد صرفية قياسية تضبط أبنية الفعل الماضي المجرّد وهذا الضابط سيكشف عن الأفعال الخارجة عن القياس .

السبب الثاني : التقسيم المذكور يكشف للدارسين عن أكثر الأوزان استعمالا وشيوعا ، واخضاع هذا إلى أقيستهم فضلا على حصر الأفعال الخارجة عن القياس التي وسموها بالشاذ تارة ، وبالنادر مرة ، وبأنه ليس من كلام العرب ، أو مرّة حملوه على باب تركّب اللغتين .

السبب الثالث : حصر أفعال العربية جميعها واخضاعها إلى معيارية صارمة .

السبب الرابع : قد يكون التقسيم لغرض تعليمي ييسر على الناشئة من طلاب العربية حفظ تلك الأوزان والقياس عليها فضلا على تيسيير حفظها لطلاب العربية من غير الناطقين بها ، اذ ان الفتوحات الاسلامية جعلت كثيرا من غير العرب يتعلمون العربية ليتمكنوا من قراءة القران الكريم والتفقه في الدين .

السبب الخامس : ان الدرس اللغوي عند العرب بلغ من الترف العلمي مبلغا عظيما جعل كثيرا من العلماء ينظرون إلى اللغة نظرة تقنينية سوغت لهم هذه التقسيمات الصارمة من غير الالتفات إلى قانون التطور الحضاري الذي قد يأتي بكل جديد ولا سيما ما يحتاج اليه لأن يجد في اللغة ما يحتضنه لفظة أو اسلوبا أو تركيبا .

ولذلك فان هذه التقسيمات تحتاج إلى متابعة أولها : متابعة أوزان الفعل الثلاثي الماضي المجرد على وفق حركة عينه ، والآخر : أوزان الفعل الثلاثي الماضي المجرّد باعتبار مضارعه التي اصطلح عليها المتأخرون أبواب الفعل الثلاثي الماضي المجرّد (الأبواب الستة) .

وهذه المتابعة تهدف إلى الكشف عن المعايير العلميةالتي جعلت من تلك الأبواب أبوابا ، والوقف على أمثل تلك المعايير توافقا مع متطلبات علم اللغة الحديث لنتمكن من فتح الباب السابع الذي ما زال الحديث عنه يرد في ضمن الحديث عن الشاذ ، أو النادر ، أو ليس من كلام العرب ، أو من مبدأ تداخل اللغات .

أ – أوزان الفعل الثلاثي الماضي على وفق حركة عينه :

- **فَعَلَ :**

قال أبو زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ) : ((إذا جاوزت المشاهير من الأفعال التي يأتي ماضيها على فَعَلَ فأنت في المستقبل بالخيار ان شئت قلت : يفعُل بضم العين ، وان شئت قلت : يفعِلُ بكسرها))[١٢] ، و مما روي عنه أيضا : ((طفتُ في عُليا قيس وتميم مدّة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم ؛ لأعرف ما كان منه (فعَل يفعُلِ) بالضم أولى، وما كان منه بالكسر أولى، فلم أجد لذلك قياسًا، وإنَّما يتكلّم به كلُّ امرءٍ منهم على ما يستحسن ويستخف لا على غير ذلك))[١٣] ، وعلى هذا فقياس مضارع (فَعَلَ) سماعي لا ضابط له ، فلهجة تضم عين مضارعه ، ولهجة تكسر عين مضارعه ؛ لأن كلام العرب سليقة لغوية فلا يمكن أن يخضع إلى

---

[١٠] . ينظر : ليس في كلام العرب ، لابن خالويه :
[١١] . ينظر : مراح الأرواح ، لأحمد بن علي بن مسعود :٥ نقلا عن كتاب أوزان الفعل ومعانيها : ٢٢ .
[١٢] . القامس المحيط ، فيروز آبادي (مقدمة المؤلف) : ٤/١ .
[١٣] . المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطي : ١/ ٢٠٧-٢٠٨ .

معيارية الصرفيين ، و أوضح ابن جني أن (يفعُل و يفعَل) كثر سماعهما في عين مضارع (فَعَلَ) ، وان كان الكسر في عين مضارع (فَعَلَ) أولى به من يفعُل[١٤] .

وعلى وفق هذا فان مضارع (فَعَلَ) يحكمه السماع لا قواعد مقننة ، وعبارة ابن جني الأخيرة تحتاج إلى استقراء ليتضح هل كان الكسر في عين الفعل أكثر من الضم أو العكس هو الصحيح . وقد اتبع هذا كثير من علماء العربية القدماء يؤيدونه ويدعمونه بالشواهد ، والأمثلة التي سمعوها عن العرب ، و بيّن ابن يعيش أقوال النحويين في توجيه مضارع (فَعَلَ) ، اذ قال : ((قال بعضهم : انه ليس أحدهما أولى من الآخر ، وقد يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطّرح الآخر ويقبح استعماله ، وقال بعضهم : إذا عرف أن الماضي (فَعَلَ) بفتح العين ، ولم يُعرف المستقبل ، فالوجه أن يكون يفعِلُ بالكسر ؛ لأنه أكثر ، والكسر أخف من الضم ، وقيل هما سواء في ما لا يعرف ، وقيل : ان الاصل في مضارع المتعدي الكسر ، نحو : ضَرَبَ يضرِبُ ، وان الأصل في مضارع غير المتعدي الضم ، نحو : سَكَت يسكُتُ ...، يقال :هذا مقتضى القياس الا أنهما قد يتداخلان فيجيء هذا في هذا، وربّما يتعاقبا على الفعل الواحد، نحو :عَرَشَ يعرُشُ ويعرِشُ ، وعَكَف يعكُفُ يعكِفُ))[١٥] .

وفي ضوء ما تقدم تتضح أقوال ثلاثة ، هي :

- الأول : انه ليس أحدهما أولى من الآخر ، وقد يكثر أحدهما في ألفاظ الناس– بوصفه عادة – حتى يطّرح الآخر ويقبح استعماله .

ويفهم من هذا أن مضارع (فَعَلَ) يحكمه السماع ، فقبيلة تنطق مضارع (فَعَلَ) بضم العين ، وقبيلة أخرى تنطقه بكسر عين مضارعه ، وقد نجد في القبيلة نفسها من يستسيغ ضم العين ، ومن يستسيغ كسرها كلّ على ما يستحسن .

- والثاني : إذا عرف أن الماضي (فَعَلَ) بفتح العين ، ولم يُعرف المستقبل ، فالوجه أن يكون يفعِلُ بالكسر ؛ لأنه أكثر ، والكسر أخف من الضم . والذين قالوا هذا القول أخضعوا مضارع (فَعَلَ) إلى السماع والقياس بقولهم : ((فالوجه أن يكون يفعِلُ بالكسر ؛ لأنه أكثر ، والكسر أخف من الضم))[١٦] ، فهذا يحتاج إلى استقراء تام لكي نقف بشكل صحيح في ما إذا كان الكسر في عين الفعل أكثر من الضم أم العكس هو الصحيح .
- و الثالث : ان الاصل في مضارع المتعدي الكسر ، نحو : ضَرَبَ يضرِبُ ، وان الأصل في مضارع غير المتعدي الضم ، نحو : سَكَت يسكُتُ . والذين قالوا هذا أخضوا مضارع (فَعَلَ) إلى معيارية قياسية صارمة فاذا كان الفعل متعديا يكسر مضارعه ، واذا كان لازما فيضم مضارعه ، وردّ ابن يعيش هذا القول ، فرأى أنهما قد يتداخلان فيجيء هذا في هذا ، وربّما يتعاقبان على الفعل الواحد ، نحو : عَرَشَ يعرُشُ ويعرِشُ ، وعَكَف يعكُفُ يعكِفُ .

الامر الذي يجعل أن السماع ضابط يحلّ اشكال مضارع (فَعَلَ) سواء أكان مضارعه بضم عينه أم بكسرها .

- **فَعُلَ** : هذا الوزن لا يكون الا غير متعدٍ ، نحو : ظَرُفَ ، وشرُفَ ، وأوضح سيبويه أنه ليس في كلام العرب فَعُلته متعديا ، ولا يكون مضارعه الا مضموما (فَعُلَ يفعُلُ) ، نحو : كرُمَ يكرُمُ ؛ لأنه موضوع للغرائز والهيئة والطبائع والخصال التي تكون في الانسان[١٧] .

و مما شذّ (فعُلَ) بالضم متعديا ، كقولهم رحبُتك الدار[١٨]، وبيّن الرضي الاسترابادي أن المضاعف لم يجيء من هذا الوزن إلا قليلا لثقل الضمة والتضعيف ، و مما شذّ من ذلك : لبُبت تلُبُ ، عزُزت الشاة (إذا قلّ لبنها) تعُزّ[١٩] ، وذكر الرضي أن هذا الوزن لا يجيء من الأجوف اليائى، ولا الناقص اليائى؛ لأن مضارع فعُل يفعُل بالضم لا غير، ومما شذ منه : هيُؤ الرجل أي صار ذا هيئة ، و بهُو الرجل بمعنى بَهِي يبهَى أي صار ذا بهية[٢٠] .

---

[١٤] . ينظر : الخصائص : ٣/ ٨٨- ٨٩ .
[١٥] . شرح المفصل : ٤/ ٤٢٦ .
[١٦]
[١٧] . ينظر : كتاب سيبويه : ٤/ ٢٩- ٧٥ .
[١٨] . ينظر : المصباح المنير : ١١ /٨ .
[١٩] . ينظر : شرح الشافية للرضي : ١/ ٧٧ .
[٢٠] . ينظر : المصدر نفسه : ١/ ٧٦ .

- **فَعِلَ** : قال الرضي الاسترابادي : ((اعلم أن القياس في مضارع فَعِلَ المكسور العين فتحها))[٢١] ، يتضح من هذا القول أن القياس في مضارع فَعِلَ بالكسر يفعَلُ(بالفتح) ؛ لأنهم أرادوا أن يخالف المضارع الماضي لفظا مثلما خالفه معنى، ولا تنحصر االأفعال التي جاءت على القياس من هذا الباب في عدد معين، بل نستطيع القول ان كلّ فعل ثلاثي ماضيه بكسر العين فيلزم مستقبله أن يأتي مفتوح العين ، نحو : عَمِلَ يعمَلُ ، وحَذِرَ يحذَرُ ، وشَرِبَ يشرَبُ[٢٢] ، وَشَذَّ مِنْ ذَلِكَ أَفْعَالٌ فَجَاءَتْ بِالْفَتْحِ عَلَى الْقِيَاسِ وَبِالْكَسْرِ شُذُوذًا أي على وزن (فَعِلَ يفعِلُ) وهذا ما يسمى عند الصرفيين المتأخرين بالباب السادس ، وَهِيَ : يَحْسِبُ ، وَيَبْبِس ، ويبئِسُ ، وَيَيْئِسُ ، وَيَنْعِمُ ، وَمِقَ يَمِقُ ، وَوَفِقَ يَفِقُ ، وَوَهِنَ يَهِنُ ، وَوَثِقَ يَثِقُ ، وَوَرِعَ يَرِعُ ، وَوَرِمَ يَرِمُ ، وَوَرِثَ يَرِثُ ، وَوَرِيَ يَرِي فِي لُغَةٍ ، وَوَلِيَ يَلِي ، وَوَعِمَ يَعِمُ بِمَعْنَى نَعِمَ ، وَوَرِيَ الْمُخُّ يَرِي إِذَا اكْتَنَزَ[٢٣] .

وأوضح ابن خالويه (٣٧٠هـ) أن وزن (فَعِلَ يفعِلُ) ليس من كلام العرب ؛ لأنه ليس مقيسا على قواعدهم ، فقياس مضارع (فَعِلَ) (يفعَلُ) بفتح العين .

وَشَذَّ أَيْضًا أَفْعَالٌ مُعْتَلَّةٌ سَلِمَتْ مِنْ الْحَذْفِ فَجَاءَتْ بِالْوَجْهَيْنِ الْفَتْحُ عَلَى الْقِيَاسِ ، وَالْكَسْرُ فِي لُغَةٍ عُقَيْلٍ وَهِيَ : وَغِرَ يُوغَرُ يُوغِرُ صَدْرُهُ إِذَا امْتَلَأَ غَيْظًا ، وَوَلِهَ يَوْلَهُ وَيُولِهُ ، وَوَلِغَ يُولَغُ وَيُولِغُ ، وَوَجِلَ يَوْجَلُ وَيُوجِلُ ، وَوَهِلَ يَوْهَلُ وَيُوهِلُ[٢٤].

كذلك شُذّت أفعالٌ فجاءت بضم عين المضارع أي على وزن (فَعِلَ يفعُلُ) ، ومن هذه الأفعال : فَضِلَ يفضُلُ ، وحَضِرَ يحضُرُ ، و نَكِلَ ينكُلُ ، وقنِطَ يقنُطُ ، ونَعِمَ ينعُمُ .

واختلف علماء العربية القدماء في وصف هذا الوزن ، فبعضهم جعله من باب تراكب اللغات ، ومنهم من وصفه بالشذوذ وبالندرة ، ومنهم من قال انه ليس من كلام العرب ، وهذا الوزن هو مدار البحث في هذه الدراسة .

ب- أوزان الفعل الثلاثي الماضي على وفق حركة عين مضارعه :

وتسمى هذه الأوزان عند الصرفيين المتأخرين بأبواب الستة للفعل الماضي الثلاثي المجرّد ، و وضع علماء الصرف قواعد يمكن بها معرفة كلّ باب ، وهي في ما يأتي :

الباب الأول : (فَعَلَ يفعُلُ) :

- المضعّف الثلاثي المفتوح العين في الماضي يكون مضموم العين في المضارع ، إذا كان متعديا ، نحو : مدَّ يمُدُّ ، وشذت عن هذه القاعدة أفعال جاءت بالوجهين أي (يفعُلُ) أو (يفعِلُ) ، وهي : شدَّ يشُدِّ ، شحّ يشُحُّ ، علّ يعُلّ ، ونمّ ينُمّ[٢٥] .
- ان كان معنى (فَعَلَ) للمغالبة فيلزم مضارعه بضم العين مطلقا لمناسبة المعنى ، نحو : كاتبني كتَبته أكتُبُه ، خاصمني خصَمته أخصُمه ، و ضاربني ضرَبته أضرُبه[٢٦] .
- أن يكون عين (فَعَلَ) في الماضي أو لامه واوا ، فمستقبله يلزمه (يفعُلُ) ، نحو : قال يقُول ، جاد يجُود ، قام يقُوم ، سما يسمُو ، ودعا يدعُو ، وعلا يعلُو[٢٧] .

الباب الثاني (فَعَلَ يفعِلُ) :

- المضعف الثلاثي المفتوح العين في الماضي يكون مكسور العين في المضارع إذا كان لازما ، نحو : عَفّ يعِفُّ ، وخَفّ يخُفّ[٢٨] .
- أن يكون عين (فَعَلَ) في الماضي أو لامه ياءً ، فمستقبله يلزمه (يفعِلُ) ، نحو : باع يبِيعُ ، مال يمِيلُ ، وصار يصِيرُ ، رمَى يرمِي ، وجرَى يجرِي ، وقضَى يقضِي[٢٩] .

---

[٢١] . شرح الشافية : ١/ ١٣٥ .
[٢٢] . ينظر : المخصص لابن سيده : ١٤/ ١٢٦ .
[٢٣] . ينظر : شرح الشافية : ١/ ١٣٥ ، والمصباح المنير : ٧/١١ .
[٢٤] . ينظر : المصباح المنير : ١١/ ٧.
[٢٥] . ينظر المخصص : ١٤/ ١٢٤ .
[٢٦] . ينظر المصدر نفسه : ١٤/ ١٢٥ .
[٢٧] . ينظر : المخصص : ١٢٤/١٤ .
[٢٨] . ينظر : النوادر في اللغة ، لأبي زيد الأنصاري : ١٠١ .

- أن يكون فاء (فَعَلَ) في الماضي واوا أي ما يسمى بالمثال ، فستقبله يلزم (يفعِلُ) ، نحو : وَعَد يعِدُ ، و وزن يزِنُ ، وجَد يجِدُ[٣٠] .
- ان كان أول (فَعَلَ) همزة فالغالب مضارعه (يفعِلُ)، نحو : أسَرَ يأسِرُ ، و أتَى يأتِي .

الباب الثالث (فعَلَ يفعَلُ) :

أوضح سيبويه (ت١٨٠هـ) هذا الباب بقوله : ((وذلك إذا كانت الهمزة، أو الهاء، أو العين، أو الحاء، أو الغين، أو الخاء، لاماً أو عينا، وذلك قولك : قرأ يقرأ، وبذأ يبذأ وخبأ يخبأ، وجبه يجبه، وقلع يقلع، ونفع ينفع، وفرغ يفرغ، ... ، هذا ما كانت هذه الحروف فيه لامات. وأما ما كانت فيه عيناتٍ فهو كقولك: سأل يسأل، وثأر يثأر، وذأل يذأل، وذهَب يذهَب ، وقهَر يقهَر، ومهَر يمهَر، وبعَث يبعَث، وفعَل يفعَل ...))[٣١] .

يتبين من هذا النص أن من شروط هذا الباب أن يكون عينه أو لامه من أحرف الحلق (الهمزة ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والغين ، والخاء) .

وحكى الكسائي أن ما كان عينه أو لامه من أحرف الحلق يلزم مستقبله الفتح ، نحو شاعرته فشَعَرته أشعَرُه[٣٢] ، وذهب ابن يعيش إلى أن هذا الباب ليس بالاصل بل هو لضرب من التخفيف لتجانس الأصوات[٣٣] .

وعلل سيبويه فتح عين مستقبل (فَعَلَ) إذا كانت عينه أو لامه من أحرف الحلق ، اذ قال : ((إنما فتحوا هذه الحروف ؛ لأنها سفلت في الحلق، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف ، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف، وإنما الحركات من الألف والياء والواو . وكذلك حركوهن إذ كنَّ عيناتٍ، ولم يُفعَل هذا بما هو من موضع الواو والياء؛ لأنهما من الحروف التي ارتفعت، والحروف المرتفعة حيزٌ على حدةٍ، فإنما تتناول للمرتفع حركةً من مرتفع، وكره أن يتناول للذي قد سَفل حركةٌ من هذا الحيز.))[٣٤] .

والمراد من هذا الكلام أن الأحرف الحلقية مستفِلة في الفم ، والضمة والكسرة مرتفعتان من الطرف الآخر من الفم ، فحصل بينهما هذا التباعد في المخرج ، فضارعوا بالفتحة أحرف الحلق ؛ لأن الفتحة من الألف ، والألف أقرب إلى أحرف الحلق ؛ لتناسب الأصوات وتجانسها[٣٥] .

وعلل استاذنا المرحوم د. عبد الجبار النايلة بأن ميل الأصوات الحلقية إلى الفتح سببه الخفة لتوازن ثقل صوت الحلق اقتصادا في الجهد للنطق ؛ وذلك أن كلّ أصوات الحلق بعد صورها من مخرجها الحلقي ، تحتاج إلى اتساع في مجراها بالضم ، فليس هناك ما يعوق هذا المجرى في زوايا الفم ؛ لهذا ناسبها من أصوات اللين اكثرها اتساعا وتلك هي الفتحة[٣٦] .

وشُذّت أفعال لم تأتِ عينها أو لامها من أحرف الحلق ، نحو : أبَى يأبَى ، وقلَى يقلَى ، وسلَى يسلَى ، وجبَى يجبَى ، وخظَا يخظَى ، وغضَّ تغَضُّ ، وبضَّ تَبضُّ ، وقَنَطَ يقنَطُ ، وركَنَ يركَن .

وعدّ ابن خالويه هذه الأفعال من أنه ليس في كلام العرب[٣٧] ،ومنهم من عدّها من باب تركّب اللغتين .

وردت أفعال بين الضم والفتح ، من نحو : صلَحَ يصلُحُ يصلَحُ ، وفَرَغَ يفرُغُ يفرَغُ ، سَلَخَ يسلُخُ يسلَخُ ، ورعَفَ يرعُفُ يرعَفُ ، كذلك وردت أفعال بين الفتح والكسر . من نحو : زأَرَ يزأَرُ يزئِرُ ، وهنَأ يهنَأ ويهنِئ ، ورجَحُ يرجَحُ يرجِحُ[٣٨] .

---

[٢٩] . ينظر : المخصص : ١٢٤/١٤ .
[٣٠] . ينظر : شذا العرف في فن الصرف ، للشيخ أحمد الحملاوي : ١٤ .
[٣١] . كتاب سيبويه : ٧٣/٤-٧٤ .
[٣٢] . ينظر : شرح الشافية : ١/ ٧١ .
[٣٣] . ينظر : شرح المفصل : ٤/ ٤٢٨ .
[٣٤] . كتاب سيبويه : ٤/ ٧٤ .
[٣٥] . ينظر : شرح المفصل : ٤٢٨/٤ .
[٣٦] . ينظر : الصرف الواضح ، د . عبد الجبار النايلة : ٩٣-٩٤ .
[٣٧] . ينظر : ليس في كلام العرب ، لابن خالويه : ٢٨-٢٩ .
[٣٨] . ينظر : المهذَّب في علم التصريف ، د . هاشم طه شلاش ، د. صلاح مهد الفرطوسي ، د . عبد الجليل عبيد حسين : ٧٣ .

على وفق هذا فالواقع أن اخضاع أفعال العربية إلى هذه المعيارية الصارمة فيها اجحاف كبير وتجاوز على حقيقة استقراء المادة اللغوية قواعد فيه مخالفة كبيرة ؛ لأنه لا توجد قواعد في الصرف ليس فيها الا ما خرجت عنها ؛ لأن قواعد الصرف يحكمها السماع ، أما هذه القواعد التي وضعها الصرفيون المتأخرون الغرض منها حفظها ، وتعلمها ، وحصر أبوابها .

الباب الرابع (فَعِلَ يفعَلُ) : أغلب أفعال هذا الباب لازمة ، وتدل على العلل ، والأسقام ، والأحزان ، والأفراح ، والحُلى ، والعيوب ، والألوان[٣٩] ، نحو سَمِرَ يسمَرُ ، وغَيِدَ يغيدُ ، وفرِحَ يفرَحُ ، وتدل ايضا على الخلو والامتلاء ، نحو عَطِشَ يعطَشُ ، وظمِأ يظمَأ ، وشَبِعَ يشبَعُ .

ومن ضوابط التي وضعها الصرفيون لهذا الباب ، هي في ما يأتي :

- أوضح ابن سيده أن كلَّ (فَعِلَ) مكسور العين في الماضي يلزم مستقبله (يفعَلُ) بفتح عين مضارعه[٤٠] ، نحو : أَذِنَ يأذَنُ ، وخَجِلَ يخجَلُ، ورهِبَ يرهَبُ ، وثَكِلَ يثكَلُ .
- إذا كان الفعل الأجوف بالألف في الماضي ، وبالألف في المستقبل فهو على وزن (فَعِلَ يفعَلُ)[٤١] ، نحو : نالَ ينَالُ، حارَ يحَارُ ، غارَ يغَارُ .
- إذا كان الفعل ثلاثيا مضعفا مفتوح العين في المستقبل ، فهو على وزن (فَعِلَ يفعَلُ)[٤٢] ، نحو : بَرَّ يبَرُّ ، ملّ يمَلُّ ، وهشَّ يهَشُّ ، ولذّ يلَذُّ ، ومَسَّ يمَسُّ .

الباب الخامس : (فَعُلَ يفعُلُ) :

إذا كان الفعل الماضي على وزن (فَعُلَ) بضم عين ماضيه فقياس مسقبله (يفعُلُ) بضم العين ، نحو : كرُمَ يكرُمُ ، وشرُفَ يشرُفُ ، أوضح ابن جني هذا الباب قائلا : ((إن كان الماضي على فَعُل فالمضارع منه على يَفْعُل ، فلو أنك على هذا سمعت ماضيا على فَعُل لقلت في مضارعه : يَفْعُل ، وإن لم تسمع ذلك كأن يسمع سامع (ضؤل) ولا يسمع مضارعه فإنه يقول فيه : يَضْؤل ، وإن لم يسمع ذلك ، ولا يحتاج أن يتوقّف إلى أن يسمعه ؛ لأنه لو كان محتاجا إلى ذلك لما كان لهذه الحدود والقوانين التي وضعها المتقدمون ، وتقبلوها وعمل بها المتأخرون معنى يفاد))[٤٣].

وأفعال هذا تدل في الأغلب على الأوصاف المخلوقة كالحسن ، والقبيح ، والكبر ، والصغر والطول ، والغلظ ، والسهولة ، من نحو : كبُر يكبُر ، وحسُنَ يحسُنُ ، وغلُظ يغلُظُ ، أو تدل على ما يصح كالغريزة ملازما صاحبه مدة طويلة كالحلم ، والبراعة ، والكرم ، والفصاحة ، نحو : حلُمَ يحلُمُ ، فصُحَ يفصُحُ ، وبرُعَ يبرُعُ .

الباب السادس: (فَعِلَ يفعِلُ) :

هذا الباب فرع من الباب الرابع (فعِلَ يفعِلُ) ، ووردت أفعال شذت من فتح المستقبل إلى كسرها ، وقياس هذا الباب أن يكون مفتوح العين في المستقبل ، وعدد أفعال هذا الباب أربعة وعشرون فعلا[٤٤] ، منها خمسة أفعال صحيحة ، وهي : نَعِمَ ينعِمُ ، وحسِبَ يحسِبُ ، ويبِسَ ييبِسُ، وبئِسَ يبئِسُ ، ويئِسَ ويييئِسُ ، والباقي معتلة ، منها : وَمِقَ يَمِقُ ، وَوَفِقَ يَفِقُ ، وَوَهِنَ يَهِنُ ، وَوَثِقَ يَثِقُ ، وَوَرِعَ يَرِعُ ، وَوَرِمَ يَرِمُ ، وَوَرِثَ يَرِثُ ، وَوَرِيَ يَرِي . وعدّ ابن خالويه هذا الوزن بأنه ليس من كلام العرب[٤٥] ، وبعضهم من عدّه من باب تركّب اللغتين .

- **التناص اللغوي / تداخل اللغات وتركّبها (الوهم والحقيقة)** :

---

[٣٩] . ينظر : شرح الشافية : ١/٧١-٧٢ ، ١٦٠ .
[٤٠] . ينظر : المخصص : ١٤/١٢٦ .
[٤١] . ينظر : المهذّب في علم التصريف : ٧٦
[٤٢] . ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .
[٤٣] . الخصائص : ٢/ ٤١ .
[٤٤] .ينظر : شرح الفصيح ، لابن هشام اللخمي ، تح : د . مهدي عبيد جاسم : ٤٩ .
[٤٥] . ينظر : ليس في كلام العرب : ٤٤-٤٥ .

ثمَّة مصطلحان يشيعان في الدرس اللغويّ قديمًا وحديثًا يتواردان على مفهوم واحد، وهما: تداخل اللغات، وتركُّب اللغات، فالتداخل لغةً يعني دخول الشيء في الشيء، وقد يعني تشابه الأمور والتباسها، جاء في (لسان العرب): ((تداخل المفاصل وادخالها؛ أي دخول بعضها في بعض، وتداخل الأمور تشابهها والتباسها، ودخول بعضها في بعض، والدخلة في اللون يعني تخليط ألوان في لون))[٤٦] .

أمَّا التركُّب لغةً، فيعني وضع الشيء بعضه على بعضٍ، وقد تركّب وتراكب، وركَّبْته تركيباً[٤٧] ، والجامع بين المصطلحين اشتراكهما في الدلالة على وضع شيء في شيء، أو وضع الأمور بعضها فوق بعض، واختلاطها وتشابهها ، والتركيب يعني أن نأتي بكل طرف من ناحية لنتمكن من خلق عنصر جديد ، وهو ما يذكرنا بتفاعل عنصرين لانتاج عنصر مركب له خصائص جديدة .

وفي الاصطلاح يستعمل مصطلحا التداخل والتركُّب بمعنى واحدٍ في الدرس اللغويّ قديمًا وحديثًا، فالتداخل يعني أن يتلاقى أصحاب اللغتين، فسمِع هذا لغة هذا، وهذا لغة هذا، فأخذ كلُّ واحدٍ منهما لغة من صاحبه ما ضمَّه إلى لغته، فتركَّبت هناك لغة ثالثة"، كقولهم: قَنَط يَقْنَطُ، إذْ إنَّ قَنَط يَقْنِطُ لغة، وقَنِطَ يَقْنَطُ لغة أخرى، ثُمَّ تداخلت اللغتان فتركَّبت لغة ثالثة هي: قَنَطَ يَقْنَط[٤٨] .

أما مصطلح التناص فأصله مصطلح نقدي يعني علاقة نص بنصوص أخرى مارست عليه تأثيرا مباشرا أو غير مباشر عبر الزمان[٤٩] ، ونحن نستطيع توظيف هذا المصطلح في امكانية اطلاقه على ما يسمى بالمدونة اللغوية القديمة تراكب اللغات ، أو تداخلها . ولا سيما أن القبائل لم تكن معزولة عن بعضها البعض لأنها قبائل متداخلة اقتصاديا واجتماعيا وساسيا فلا بأس أن تتداخل لهجيا .

وقد اختلف علماء العربية قديما وحديثا في الاعتداد بالتداخل لتفسير ما جاء على خلاف القياس في بعض الأوزان التي يمكن حملها على التداخل اللغوي ، فطائفة منهم يجيزه بلا قيد أو شرط، ويفسِّر به طائفة من الأوزان التي خرجت عن الاطراد، ويبدو أن ابن جنِّي أوَّل من أجازه بلا شروط[٥٠] ، وانتقد العلماء الذين يحملون ما عُدَّ من باب التداخل على الشذوذ، اذ أوضح قائلا : ((اعلم أنَّ هذا موضع قد دعا أقواماً ضعُف نظرهم، وخفّت إلى تلقي ظاهر هذه اللغة أفهامهم، أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم، وادَّعوا أنَّها موضوعة في أصل اللغة على ما سمعوه بأخرةٍ من أصحابها، وأنسوا ما كان ينبغي أن يذكروه وأضاعوا ما كان واجبًا أن يحفظوه))[٥١] .

ويبدو ما ذكره العلماء من تفسير بعض الأوزان بالتداخل يدلُّ على اعتدادهم به في تفسير خروج بعض الأنماط عن القياس المطرد، ومن ذلك على سبيل التمثيل ما ذكره الزمخشري، في تفسير ما جاء على فَعَل يفْعَل من غير الحلقي[٥٢] ، والرضيّ في شرح الشافية[٥٣] ، وعلى الرغم من أخذهم به في تفسير بعض الأنماط اللغوية إلاَّ أنَّ ذلك لا يمنع أن يحملوا بعض الأنماط على الشذوذ ولا يقبلون التداخل تفسيرًا لها، ولعلَّ ذلك بيِّن في الأمثلة التي فسَّرها ابن يعيش بالتداخل، وتلك الأمثلة التي عدَّها من الشذوذ[٥٤].

ولعلَّ هذا الموقف الذي يعتدُّ بالتداخل في تفسير بعض الأنماط اللغويّة يطالعنا عند طائفة من العلماء المحدثين الذين تحدَّثوا عن هذه الظاهرة أو أشاروا إليها في مصنَّفاتهم، ومن هؤلاء على سبيل التمثيل : صبحي الصالح[٥٥]، ود . هاشم طه شلاش[٥٦]، ود .غالب المطلبي[٥٧]، وعبدالخالق عضيمة[٥٨] .

وهناك موقفٌ آخر للعلماء من التداخل يتمثَّل في إجازته شريطة عدم استعمال لفظ مهمل أو بناء مرفوض في العربية[٥٩]؛ ولهذا عدَّ ابن جنِّي الحِبُك، بكسر الحاء وضم الباء سهوًا ؛ لأنَّه ليس في كلامهم فِعُل[٦٠]، و أنَّ بعض العلماء قيَّد التداخل بأنْ يكون بين لغتين

---

[٤٦] . لسان العرب ، لابن منظور : ٢٤٣/١١ .
[٤٧] . المصدر نفسه : ٥٢٦/٢ .
[٤٨] . ينظر : الخصائص : ١/ ٣٧٧-٣٨١ .
[٤٩] . ينظر : تحليل الخطاب الشعري ، د . محمد مفتاح :
[٥٠] . المصدر نفسه :٣٧٦/١ . .
[٥١] . الخصائص : ٣٧٥/١ .
[٥٢] . ينظر : المفصل في صنعة الاعراب ، للزمخشري : ٣٩٥ .
[٥٣] . ينظر : شرح الشافية : ١٣٦/١ .
[٥٤] . ينظر : شرح المفصل : ٤٢٧/٤ .
[٥٥] . ينظر : دراسات في فقه اللغة : ٢٤٨-٢٤٩ .
[٥٦] . ينظر : أوزان الفعل ومعانيها : ٣٢ .
[٥٧] . ينظر : لهجة تميم وأثرها في العربية الموحَّدة : ١٧٧ .
[٥٨] . ينظر :المغني في تصريف الأفعال ، د . عبد الخالق عضيمة : ١٦٠.

مختلفتين، أمَّا إذا كان البناء بسبب الاستغناء بصيغة عن أخرى في الاستعمال، وكانت اللغتان مستعملتين عدَّ ذلك استغناءً وليس تداخلاً[٦١] ، ولهذا ذهب السمين الحلبي إلى القول بأنَّ من قال: ركِنَ يركُن قد يكون استغنى بلغة غيره في المضارع؛ أي لغة من قال: ركَن يركُن، ولا داعي لإدّعاء التداخل[٦٢] .

وثَمَّة رأي ثالث شائع في الدرس اللغوي وهو حمل التداخل على الشذوذ أو الندرة، ولهذا تصادفنا كثير من الألفاظ والأوزان التي عدَّها العلماء شاذة، لأنَّها جاءت على خلاف القياس المطرد، ومن ذلك على سبيل التمثيل : ما ذكره سيبويه من أنَّ باب فعُل يفعَل شاذ في بابه، وأنَّ فَعِل يفعُل شاذ في بابه[٦٣] ، والقول نفسه مع الرضيّ الذي عدَّ ما جاء على فعَل يفعَل من غير الحلقي شاذًا في بابه[٦٤] .

وذهب د . ابراهيم أنيس الى نفي باب التداخل بين اللغات جملةً وتفصيلاً، وردَّ على ما ذكره ابن جنّي في هذا الباب، بأنَّه لم يحدثنا عن كيفيّة تداخل اللغات، ولا عن دوافع التداخل، ورأى أنَّ الذي زعمه ابن جنّي تداخلاً ما هو إلاّ نوع من الصناعة الأُولَى فيه أن يصنَّف وينسب إلى لهجات متعدّدة ، وليست متداخلة[٦٥].

وقريب من هذا الرأي ما ذهب إليه د .غالب المطلبي اذ نصّ على أن ما ادَّعاه ابن جنّي تداخلاً ما هو إلاّ نتيجة عمل اللغويين الذين جمعوا اللغة واصطنعوا أبواب الأفعال، فخلطوا بين نطق القبائل، ولذلك لا وجه للأخذ بالتداخل في تفسير تغيُّر حركة عين الفعل المضارع وخروجها عن المألوف[٦٦] .

و رأى أحد الباحثين أنَّ ما ذهب إليه د . إبراهيم أنيس وتبعه فيه د . غالب المطلبي لا يؤيّده الواقع اللغوي، وما روته مصادر اللغة من مظاهر التداخل اللغوي دلالة على أن هذه المسألة قياسية ؛ فالتداخل اللغوي واحد من المسائل التي يمكن أن يُعَلَّل بها كثير من الأنماط اللغويّة التي جاءت على خلاف القياس المطرد في الاستعمال، ولا سيّما أنَّ طبيعة اللغة بوصفها مظهراً اجتماعيًا تُؤيّد هذا التبادل والتعاور بين القبائل العربية في استعمال الأنماط اللغويّة وتداخلها في التعبير عن المعاني[٦٧].

وحقيقة الأمر أن هذا الباحث وهم في ما رأه ، فالراجح لي أن باب تداخل اللغات باب خلقته الصنعة اللغوية عند علماء العربية القدماء أو يمكن لي أن أسميه بالترف العلمي ، ويبدو لي أن هناك سببا آخر يتمثل في نظرية الأصل والفرع فقد طبقها علماء العربيّة القدماء على معظم مسائل اللغة والنحو فنشأت بسببها ظواهر الشذوذ ، والندرة ، وقلة الاستعمال فيحتمل لي أن فكرة تداخل اللغات نشأت من نظرية الأصل والفرع ، و أدلة النقض ، ما يأتي :

- ماذا يقول هذا الباحث في ما روي عن أبي زيد الأنصاري : ((طفتُ في عُليا قيس وتميم مدّة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم ؛ لأعرف ما كان منه (فعَل يفعُل) بالضم أولى، وما كان منه بالكسر أولى، فلم أجد لذلك قياسًا،وإنَّما يتكلّم به كلُّ امرءٍ منهم على ما يستحسن ويستخف لا على غير ذلك))[٦٨] ، فأين مبدأ تداخل اللغتين من هذا الكلام؟! ، وعلى وفق هذا فاللغات التي قيل عنها انها من باب التداخل ، انما هي لغات نطقت بها العرب على سجيتها .
- والدليل الآخر أن العربي ليس من السهل أن يغيرَ لغته ، والمجلس الذي جمع عيسى بن عمر (ت١٤٩هـ) ، وأبا عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) خير دليل على ذلك حين رفض ابن مهديّة أن يُلَقّن الرفع في (ليس الطيبُ الا المسكَ) ، وعَدّ النطق بالرفع كَذِبًا ؛ لأنه حجازي ، وعبارة أبي عمرو لـ(عيسى بن عمر) في ذلك مشهورة ، اذ قال : ((نِمتَ يا أبا عمر ، وأدلج الناس ، ليس في الأرض حجازيٌّ الا وهو

---

[٥٩] . ينظر : الاقتراح ، للسيوطي : ٤٢ .
[٦٠] . ينظر : المحتسب في شواذ القراءات ،لابن جني : ٣٢٦/٢ .
[٦١] . ينظر :المغني في تصريف الأفعال: ١٦٠.
[٦٢] . ينظر : الدر المصون ، للسمين الحلبي : ٤١٨/٦ .
[٦٣] . ينظر : كتاب سيبويه : ٤/ ٢٨ .
[٦٤] . ينظر : شرح الشافية : ١٣٨/١ .
[٦٥] . ينظر : في اللهجات العربية ، د . ابراهيم أنيس : ١٦٥-١٦٦ .
[٦٦] . ينظر : لهجة تميم وأثرها في العربية المتّحدة : ١٧٦-١٧٧ .
[٦٧] . ينظر : تداخل اللهجات وأثره في تفسير الشذوذ في بنية الفعل المضارع ، د. سيف الدين الفقراء ، في قسم اللغة العربية وآدابها - كلية الآداب / جامعة مؤتة : ١١ .
[٦٨] . المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطي : ١/ ٢٠٧-٢٠٨ .

ينصب ، ولا في الأرض تميميٌّ الا وهو يرفع))[٦٩] ، قال أبو محمد الزيديّ : ((ثُمّ أتينا المُنتَجِعَ (وهو تميميّ) فأتينا رجلا يَعقِل ، فقال له خَلف : ليس الطيبُ الا المسكَ ، فرفع ، ولقّناه وجَهَدنا به في ذلك فلم ينصب ، وأبى الا الرفع))[٧٠] ، وعلى وفق هذا أرجح ثبات كلِّ اللغات التي نشأت من باب تداخل اللغات أو التي وصفها علماء العربية بالشاذة ، أو النادرة ، أو بأنها ليست في كلام العرب .

- الدليل الآخر : الأستقراء ، فهناك أوزان خرجت عن القياس عندهم وأوّلوها بمقتضى تداخل اللغات غير أن المتتبع في كتب اللغة والنحو يجد ما يدعم هذا الوزن من الشواهد الشعرية لشعراء يحتج بشعرهم ، وقراءات قرآنية ليست بالشاذة ، وأحاديث نبويّة ، فضلا على الأمثلة التي جاءت على هذا الوزن الخارج عن القياس ، فهي ليست بمثال واحد أو بمثالين ، بلا تتجاوز العشرين مثالا ، فأين الشذوذ في هذا الوزن ، و أين مبدأ تداخل اللغتين ؟! .
- اختلاف العلماء في مفهوم ما خرج من الأوزان عن الاطراد في القياس والاستعمال ، فمن هم من عدّها بأنها شاذة ، ومنهم من عدّها بأنها ليست في كلام العرب ، ومنهم من عدّها من مبدأ تداخل اللغات ، على وفق هذا نلاحظ أن هناك اضطرابا في المفهوم ، فكيف نعتد بباب تداخل اللغات؟! ، وهو مختلف فيه .
- جعل ابن جني في كتابه (الخصائص) في الجزء الثاني منه بابا أسماه (اختلاف اللغات وكلّها حُجة) اذ قال فيه : ((اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظُره عليهم ؛ ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس ، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك ؛ لأن لكل واحد من القومين ضربا من القياس يؤخَذ به ، ويُخْلَد إلى مثله ، وليس لك أن تردَّ إحدى اللغتين بصاحبتها ؛ لأنها ليست أحقَّ بذلك من رَسِيلتها .)) ، وهذا الباب ينقض باب (تركّب اللغات) الذي جعله ابن جني في الجزء الأول ، وعلى وفق مفهوم (اختلاف اللغات وكلّها حُجّة) فان اللغة الثالثة التي تركّب من اللغتين تتسوى معها في القياس فلا وجود لمبدأ التركّب ، وانما تصبح ثلاث لغات مختلفة، والفرق بينهما بالشيوع والاستعمال.
- ابن جني لم يوضح لنا ما أصل اللغتين اللتين تتكون منهما اللغة الثالثة ، فضلا على أنه لم يضع شروطا لمسألة تركّب اللغتين .

المبحث الثاني : الباب السابع (فَعِل يفْعُل) في المدونات اللغوية :

لو تتبعنا عدد الأفعال في ضمن هذا الباب من خلال استقراء في كتب اللغة لوجدنا أكثر من خمسة وعشرين فعلا ورد في هذا الباب ، فالخليل (ت١٧٥هـ) ذكر في معجمه فعلين هما (حضِر ، وفضِل) ، اذ قال : ((وتقول حَضِرت الصلاة لغة أهل المدينة ، بمعنى حَضَرت ، وكلهم يقولون : تحضَرُ))[٧١] ، و ((ولغة أهل الحجاز فَضِلَ يفضُل))[٧٢] .

ونلاحظ أن الخليل جعل الفعل (حضِرَ يَحضُرُ) لغة أهل المدينة ، و الفعل (فَضِلَ يفضُل) من لغة أهل الحجاز ، ومما ينتبه عليه هنا أن لغة أهل المدينة ولغة الحجاز من اللغات الحضرية ، وهذه اللغات تميل إلى الكسر ، وهذا يؤكد صحة نسبة هذا الباب اليهما، وهذا الاستدلال يعزز جعل هذا الباب في ضمن أبواب الفعل الثلاثي المجرّد ؛ لأنه ورد في لغة العرب ، وقد أوضح ابن جني أن اللغات كلّها حجة[٧٣] .

أما سيبويه فقد أوضح أنه : ((قد جاء في كلام العرب فَعِلَ يَفْعُلُ في حرفين ، بنوه على ذلك كما بنوا فَعِل على يَفعِلُ ، لأنهم قد قالوا : يَفعِلُ في فَعِل ، كما قالوا في فَعَل ، فأدخلوا الضمّة كما تدخل في فعَلَ ، وذلك فَضِل يَفْضُل ومِتَّ تَموت ، وفضَل يَفْضُل ، ومُتَّ تَموت أقيس .))[٧٤] . يتضح في هذا النص أن صيغة باب (فعِل يفعُل) صيغة قياسية غير أن صيغة باب (فعَل يفعُل) أقيس منها ، فضلا على ذكره فعلا ثالثا ورد على هذا الباب هو الفعل (مِتَّ تمُوت) . وذكر سيبويه في الصدد نفسه أنه : ((قد قال بعض العرب : كُدت تَكادُ فقال فَعُلتَ تَفعَلُ كما قال فَعِلتُ أفعَل ، وكما ترك الكسرة كذلك ترك الضمة ، وهذا قول الخليل وهو شاذٌّ من بابه

[٦٩] . مجالس العلماء ، لأبي القاسم الزجاجي ، تح : عبد السلام محمد هارون : ٣ .
[٧٠] . المصدر نفسه : ٤،٥.
[٧١] . كتاب العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي : ١/ ٣٢٧ .
[٧٢] . المصدر نفسه : ٣/ ٣٢٧ .
[٧٣] . ينظر الخصائص : ٢/ ١٠ .
[٧٤] . كتاب سيبويه : ٤/ ٢٨ .

كما أن فَضِلَ يَفضُل شاذٌ من بابه))[٧٥] . يتضح من هذا النص أنه جعل وزن (فعِل يفعُل) شاذّا وينسبه سيبويه الى الخليل ، وفي الحق أن الخليل لم يصرح بشذوذ هذا الوزن بل استدل على وروده في لغة العرب .

وقد أوضح ابن السكيّت (ت٢٤٤هـ) هذا الباب ، فقال : ((ويقال فضِل الشيء يفضُل وفضِل يفضُل وقال أبو عبيدة : فَضِل منه شيءٌ قليلٌ فإذا قالوا : يفضُل ضمُّوا الضاد فأعادوها إلى الأصل ، وليس في الكلام حرف من السالم يشبه هذا وقد أشبهه حرفان من المعتل قال بعضهم : مِتّ فكسر ثم يقول يمُوت مثل فضِل يفضُل وكذلك دِمتُ عليه ثم تقول يدُوم قال أبو يوسف : وزعم بعض النحويين أن ناسا من العرب يقولون حضِر القاضي فلان ثم يقولون يحضُر))[٧٦] .

وفي ضوء كلام ابن السكيّت يتضح لنا ما يأتي :

- لم يصف وزن (فعِل يفعُل) بالشذوذ ولا من تداخل اللغات، بل اكتفى بعبارة : (وليس في الكلام حرف من السالم يشبهه) فقط .
- أوضح أربعة أفعال جاءت على هذا الباب ، هي : فَضِلَ يَفضُلَ ، و مِتُّ تمُوت ، و دِمتُ تدُوم ، و حَضِرَ يَحضُرُ ، فالافعال (فَضِلَ ، مِتُّ، حَضِر) ذكرها الخليل وسيبويه ، في حين أضاف فعلا واحدا هو الفعل : (دِمتُ تدُوم) .
- نقل عما ذكره بعض النحويين هو ((أن ناسا من العرب يقولون : حَضِرَ القاضي فلان ثم يقولون : يَحضُرُ)) ، وهذا يدل أن هناك سماعا ورد من كلام العرب على وجود هذا الباب من أبواب الفعل الثلاثي المجرّد ، ومن المعروف أن السماع يحتل المكانة الاولى عند النحويين في اثبات القاعدة اللغوية ، فالقواعد اللغوية استنبطت من كلام العرب .

أما ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) فقد جعل وزن (فَعِلَ يفعُل) بابا في كتابه ، اذ قال : ((قال أبو عبيدة : يقال : فَضِل منه شيءٌ ؛ فاذا أرادوا المستقبل ضمُّوا الضاد فقالوا : يَفْضُل ، وليس في الكلام حرف من السالم يشبهه ، وقد جاء من المعتل مثله ،قالوا : مِتَّ فكسروا ، ثم قالوا : تموت ، وكذلك دِمتَ ثم قالوا : تدُوم ... ، وقال سيبويه : بلغنا أن بعض العرب يقول : نعِمَ ينعُم مثل : فضِل يفضُل))[٧٧] . يتبين من كلام ابن قتيبة ما يأتي :

- نلاحظ تشابه الكلام في هذا الباب بين ابن السكيّت وابن قتيبة ، ويترجح نقل ابن قتيبة هذا الباب من ابن السكيّت ؛ لأنه متقدم عليه .
- الشيء الذي انفرد به ابن قتية عن ابن السكيّت هو ذكره ما قاله سيبويه : (بلغنا أن بعض العرب يقول : نعِمَ ينعُم) ، وهذا لم يرد في كتاب سيبويه .
- أضافة ابن قتيبة فعلا واحدا الى وزن (فعِل يفعُل) عما ذكره الخليل وسيبويه وابن السكيّت هو الفعل : نعِمَ ينعُم .

أما ابن السراج (ت٣١٦هـ) فقد أوضح أن وزن (فعِل يفعُل) سبب نشوئه فكرة (تداخل اللغات) ، وعدّه ما يتكون منها شاذا ، اذ قال : ((وأَمّا مِتَّ تَموتُ فإنَّما اعتلتْ مِنْ (فَعِلَ يَفْعُلُ) ونظيرُها مِنَ الصحيح : فَضِلَ يَفْضُلُ وهذهِ الأشياءُ تشذُّ كأَنَّها لغاتٌ تداخلتْ فاستعملَ مَنْ يقولُ : فَضِلَ في المضارع لغةَ الذي يقولُ : فَضَلَ وكذلكَ (كُدْتُ) تكادُ جاءت تكادُ علَى كِدتُ وكُدتُ علَى: تكودُ))[٧٨] .

ويتضح من هذا الكلام أن ابن السراج فظن إلى أن فكرة (تداخل اللغات) هي التي سبّبت نشوء هذا الباب ، والمقصود بفكرة تداخل اللغات أن الفعل له لغتان مشهورتان أحدهما من وزن والاخرى من وزن آخر ، ولشيوع هاتين اللغتين قد يأخذ العربي الفعل الماضي من لغة والمضارع من لغة أخرى فيتم التداخل ، وينتج من ذلك لغة ثالثة[٧٩] .

ويرّجح أن ابن جني أخذ هذه الفكرة من ابن السراج ، غير أنه اختلف معه في عدِّ ما ينتج من هذه الفكرة غير شاذ ، بل من مسائل أقيسة العربية وأوضحها وضوحا تامّا في كتابه (الخصائص)[٨٠] .

---

[٧٥] . المصدر نفسة والصفحة نفسها .
[٧٦] . اصلاح المنطق ، لابن السكيّت : ٢١٢ .
[٧٧] . أدب الكاتب ، لابن قتيبة الدينوريّ : ٢٧٨-٢٧٩ .
[٧٨] . الأصول في النحو ، لابي بكر ابن السراج ، تح : د . عبد الحسين الفتلي : ٢٨١/٣ .
[٧٩] . ينظر : أوزان الفعل ومعانيها : ٢٣ .
[٨٠] . ينظر :الخصائص: ٣٧٥/١ .

وفي موضع آخر يشير الى أن هذا الوزن من المشكل والشذوذ في اللغة ، اذ قال : ((ومما يشكلُ قولُهم : مِتَّ تَموتُ وكانَ القياسُ أَن يقولَ مَنْ قَالَ : مِتَّ : تَماتُ مثلُ : خَفْتُ تَخافُ ومَنْ قالَ : تَمُوتُ وجبَ أَنْ يقولَ : مُتَّ كَما قلتَ : قُمتَ تَقُومُ فهذَا إنّما جاءَ شاذّاً كَمَا قالوا في الصحيح : فَضِلَ يَفْضُل ، قالَ المازني : وأَخبرني الأَصمعي قالَ سمعتُ عيسى بن عمر يُنشدُ لأبي الأسود :

ذكرتُ ابنَ عباسٍ ببابِ ابن عَامرٍ وما مَرَّ مِنْ عيشي ذكرتُ وَما فَضِلْ

قالَ : ومثلُ (مِتَّ تَموتَ) : دِمْتَ تَدومُ وهَذا مِنَ الشاذِّ ومثلُه في الشذوذِ : كُدتُ أَكادُ))[٨١] ، وفي هذا النص نرى ابن السراج أطلق الاشكال والشذوذ على وزن (فَعِلَ يفعُلُ) غير أنه استشهد ببيت من الشعر ورد فيه هذا الباب ، وهو لأبي الأسود الدؤلي (ت٦٩هـ) وهو من الشعراء الذين يحتج بشعرهم ؛ لأنه في ضمن مدة الاحتجاج الشعري ، وهذا دليل واضح على قوة ورود هذا الباب في لغة العرب ، فلماذا يصفونه بالشذوذ والاشكال ، و كلام العرب ورد فيه ؟ ! ، وهذا يرجح أن نشأة الصرف بصرية وليست كوفية ؛ لأنه لو كانت النشأة كوفية ؛ لعدّوا هذا الباب بابا سابعا و وزنا مقبولا من أوزان الفعل الثلاثي المجرّد ؛ لأنهم يتوسعون في السماع اذ يضعون قاعدة حتى ولو كان هناك بيت واحد من الشعر .

وقد جعل ابن خالويه هذا الوزن خارجا عن كلام العرب ، اذ قال : ((ليس في كلام العرب : فَعِلَ يَفعُلُ الّا خمسة أحرُفٍ : دِمْتُ أدُومُ ، ومُتُّ أمُوتُ ، وفَضِلَ يفضُلُ ، ونَعِمَ ينعُمُ ، وقَنِطَ يقنُطُ))[٨٢]

يتضح من كلام ابن خالويه ما يأتي :

- جعل وزن (فعِلَ يفعُل) خارجا عن كلام العرب ، ومن الراجح من كلامه أن المقصود بهذه العبارة ندرة استعمال هذا الوزن في كلام العرب .
- أوضح ابن خالويه ورود خمسة أفعال على هذا الوزن هي : دِمْتُ أدُومُ ، ومُتُّ أمُوتُ ، وفَضِلَ يفضُلُ ، ونَعِمَ ينعُمُ ، وقَنِطَ يقنُطُ ، واعتمد ابن خالويه على ما أحاط به حفظه[٨٣] في ذكر هذه الأفعال .
- الأفعال التي أوردها في هذا الباب أربعة منها ما ذكرهءء علماء العربية المتقدمون عليه هي : دِمْتُ أدُومُ ، ومُتُّ أمُوتُ ، وفَضِلَ يفضُلُ ، ونَعِمَ ينعُمُ . فقد وزاد عليهم فعلا واحدا هو : وقَنِطَ يقنُطُ .

أما ابن جني فقد عالج هذا الباب (فَعِلَ يَفعُلُ) من مبدأ تراكّب اللغات ، وهذا المبدأ يعني – كما قلت قبل – أن الفعل له لغتان مشهورتان أحدهما من وزن والاخرى من وزن آخر ، ولشيوع هاتين اللغتين قد يأخذ العربي الفعل الماضي من لغة والمضارع من لغة أخرى فيتم التداخل ، وينتج عن ذلك لغة ثالثة[٨٤] .

اذ قال ابن جني في باب (تركّب اللغات) : ((اعلم أن هذا موضع قد دعا أقواما ضعف نظرهم وخفَّت إلى تلقيّ ظاهر هذه اللغة أفهامُهم أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذِ عندهم وآدّعَوا أنها موضوعة في أصل اللغة على ما سمعوه بِآخَرةٍ من أصحابها وأُنْسُوا ما كان ينبغي أن يذكروه وأضاعوا ما كان واجبا أن يحفظوه ألا تراهم كيف ذكروا في الشذوذ ما جاء على فَعِل يفعُل نحو نعِم ينعُم ودِمْتَ تدوم ومِتّ تموت ... واعلم أن أكثر ذلك وعامته إنما هو لغات تداخلت فتركبت))[٨٥] ، ومنه : ((قولهم نعِم ينعمُ وفِضل يفضُل وقالوا في المعتّل مِت تموت ودِمت تدوم وحُكِي في الصحيح أيضا حِضر القاضي يحضُره فنِعم في الأصل ماضي ينعَم وينعُم في الأصل مضارع نَعُم ثم تداخلت اللغتان فاستضاف من يقول نعِم لغة من يقول ينُعم فحدثت هناك لغة ثالثة))[٨٦] ، وقال ان تركّب اللغات يعني أن : ((تلاقي صاحبا اللغتين فاستضاف هذا بعضَ لغِة هذا وهذا بعضَ لغة هذا فتركّبت لغة ثالثة))[٨٧]

ويتبيّن من كلام ابن جني ما يأتي :

---

[٨١] . الأصول في النحو :٣/ ٣٤٤ .
[٨٢] . ليس في كلام العرب: ٤٢ .
[٨٣] . ينظر : المصدر نفسه : ٢٧ .
[٨٤] . ينظر : أوزان الفعل ومعانيها : ٢٣ .
[٨٥] . الخصائص: ١/ ٣٧٥-٣٧٦ .
[٨٦] . المصدر نفسه : ٣٧٩/١ .
[٨٧] . المصدر نفسه : ٣٨٢/١ .

- لم يعد هذا الباب من الشذوذ ، بل هو من تداخل اللغات وتركّبها .
- المقصود بتركّب اللغات أن هناك لغتين مشهورتين أحدهما من وزن والاخرى من وزن آخر ، ولشيوعهما قد يأخذ العربي الفعل الماضي من لغة والمضارع من لغة أخرى فيتم التداخل ، وينتج عنن ذلك لغة ثالثة ، ويمكن أن يوضح تركّب اللغات بالمخطط الآتي :

وقد علّل د . الطيب البكوش سبب اختلاف حركات صيغ الأفعال ، فقال : ((ان مرّد ذلك في الغالب وجود صيغ في الماضي من نفس الفعل ... ولكنّ جامعي اللغة يسمعون الماضي هنا والمضارع هناك ، فتختلط عليهم الصّيغ أحيانا ، دون مراعاة مقابلها ، فيسجلونها كمّا لو كانت شواذّ ... ومهما يكن من أمر فانّ ضآلة عدد الشّواذِّ يجعلها كمّا مهملا))[٨٨] .

ويبدو أن كلام د . الطيب البكوش ضرب من الخيال والافتراض لا تدعمه الأدلة العلمية ، بل هو افتراض ، فمن أين له الدليل على أن جامعي اللغة اختلطت عليهم الصيغ بين المستعمل والشاذ والنادر ؟ ! ، فجامعو اللغة أصحاب فكر وعلم فكيف تختلط عليهم الصيغ فكلام د . الطيب البكوش غير مبني على أسس علمية .

وقد أشكل د . ابراهيم أنيس على ما قرره ابن جني في مسألة (تراكب اللغات) ، بالنقاط الآتية[٨٩] :

أ- ان ابن جني لم يحدثنا عن كيفية تراكب اللغات ولا عن الدوافع التي تقع في مثل هذا التراكب

ب- ابن جني لم يشر الى السرّ في اقتصار مثل هذا التراكب على بضع من الأفعال من كلّ أفعال اللغة العربية التي تتجاوز ثلاثة آلاف فعل .

ت- ان الأوزان الصرفية لاتستعار وانّما الذي يستعار الكلمات ، ولعل ابن جني أراد بتراكب اللغات أنه قد يتصادف أن نجد لغة من اللغات فعلا أو فعلين لا يتبعان طريقة الاشتقاق في الأفعال الأخرى ، نحو : نعِمَ ينعُم ، وحينئذ نعلل مثل هذه الأفعال بأن الماضي أو المضارع غريب على هذه اللغة و أنه على هذه الصورة مستعار من لغة أخرى تحت تأثير ظروف خاصة به ، وعلى وفق هذا التفسير فانّ هذا الوزن من شواذ اللغات ، ولا تكوّن الشواذ بابا من أبواب الفعل في أي لغة ، بل هي ظواهر نلحظها ونسجلها ثم نحاول البحث عن ظروفها الخاصة .

والظاهر أن كلام د . ابراهيم أنيس غير مبني على استقراء تام ، فهو لم يستقرئ الأفعال التي وردت على هذا الباب (فَعِلَ يفعُلُ) حتى يحكم عليه بالشذوذ ، فضلا على كيف نفسر قول ابن جني في (باب اختلاف اللغات وكلها حُجّة)، اذ قال : ((اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظُره عليهم... ، وليس لك أن تردَّ إحدى اللغتين بصاحبتها ؛ لأنها ليست أحقَّ بذلك من رَسِيلتها ؛ لكن غاية مالَك في ذلك أن تتخيرَّ إحداهما فتقوّيَها على أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبلُ لها وأشدّ أنْسا بها ، فأمّا ردّ إحداهما بالأخرى فلا ... ، هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستبدال والقياس متدانيتين متراسِلتين أو كالمتراسلتين ، فأمّا أن تقِلّ إحداهما جدّا وتكثر الأخرى جِدّا فإنك تأخذ بأوسعِهما رواية وأقواهما قياسا))[٩٠] .

وقد ردّ د . أحمد السامرائي مسألة (تراكّب اللغات) فرأى أنها ضرب من الخيال ، فهي ليست الحدّ الفاصل في حلّ مشكلات اختلاف اللغات ، فاذا كان التداخل يعلل لغة أو لغتين ، فهناك المئات من اللغات تنتظر من يضع العلّة المناسبة والحدَّ الفاصل لها ، فضلا على أن هذه المسألة لم تبيّن ما مصدر ولادة اللغة الثالثة ،ولم توضح أيّ اللغات أقدم ؟ وعلى وفق هذا فكيف تتلاءم هذه المسألة مع القانون المعروف بأن اللغات جميعها قد ولد بعضُها بعضا آخر[٩١] .

---

[٨٨] . ينظر : التصريف العربي من خلال علم الصوت الحديث : ٨٧ – ٨٨ .
[٨٩] . ينظر : أبواب الثلاثي ، د . ابراهيم أنيس : ١٧٢ .
[٩٠] . الخصائص : ٢/ ١٢ .
[٩١] . ينظر : الدرس اللهجي في الكُتُب النّحويّة والصرفيّة حتى نهاية القرن الثالث الهجري ، أحمد هاشم السامرائي ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية التربية (ابن رشد) ، ٢٠٠٠م : ١٨١-١٨٢ .

و أشكل أيضا د . أمين عبيد جيجان على فكرة تركب اللغات فأوضح أن ابن جني تأثر في هذه المسألة بعلماء الفقه الذين يقولون بتركّب المذاهب ، ولسائل يسأل في هذا الشأن ، أليس العمد الى لغة فيأخذ الماضي منها والذهاب الى لغة أخرى وأخذ المضارع منها وتركّب لغة جديدة من الغرابة والشذوذ بحيث يشكل على السامع الذي لايعلم بمكونات هذا التركيب اللغوي ؟! فضلا على ضيق مساحة هذه المسألة في الاستعمال[٩٢] .

ويتضح من كلامه أنه رفض فكرة تركّب اللغات عند ابن جني ؛ لأن فيها غرابة وشذوذ ، وضيق مساحة الاستعمال .

وأوضح ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) وزن (فعِلَ يفعُلُ) ، وأطلق عليه النادر وحدّده في فعلين هما (فضَل ، وحضر) ، اذ قال : ((ويقال: حَضَرت الصلاة، ولغة أهل المدينة حَضِرت ، وكلهم يقول تحضُر ، وهذا من نادر ما يجيء من الكلام على فَعِل يفعُل ، وقد جاءت فيه من الصحيح غير المعتل كلمةٌ واحدة وقد ذكرت في بابها))[٩٣] ، وقال : ((ويقال: فَضَل الشّيءُ يَفْضُل، وربما قالوا فَضِلَ يَفْضُل، وهي نادرة))[٩٤] .

نلاحظ أن ابن فارس في هذين النصين ذهب إلى أن وزن (فعِلَ يفعُلُ) نادر، وذكر فعلين صحيحين غير معتلين جاءا على هذا الوزن هما (حَضِرَ يَحضُرُ) و (فَضَل يَفْضُل) ، فضلا على ذكره أن لغة أهل المدينة يقولون : حَضِرت الصلاة وتحضُرُ ، وهذا دليل نقلي على ورود هذا الباب في لغة أهل المدينة وهي من اللغات التي يحتج بها .

أما ابن سيده (ت٤٨٥هـ) فبيّن أن هذا الوزن : ((قد جاء حرفٌ واحد من الصحيح على فَعِلَ يَفْعُل وهو فَضِلَ يَفْضُل، وأنْشَد:

ذَكَرْتُ ابنَ عبَّاسٍ ببابِ ابنِ عامرٍ وما مرَّ من عيشٍ هُناكَ وما فَضِلْ

وذكر غيرهم أنه جاء حرف آخرُ وهو حَضِرَ يَحْضُر وأظنُّ أبا زيدٍ ذكره أيضاً، وأنشدوا قول جرير:

ما مَنْ جَفانا إذا حاجاتُنا حَضِرَتْ كمَنْ لَنا عِندَه التَّكْرِيمُ واللَّطَفُ

... وقد جاء حرفان على فَعِلَ يَفْعُل من المعتلِّ قالوا مِتَّ تَموت ودِمْتَ تَدوم .))[٩٥] .

يتضح من هذا النص ما يأتي :

- أن ابن سيده ذكر أربعة أفعال على وزن (فعِلَ يفعُلُ) ، وهم :(فضل ، وحضر ، مِتّ ، ودِمتَ) .
- ولم يصف هذا الوزن بالشذوذ ولا بالندرة ولا بتركب اللغات .
- عزز ورود هذا الوزن في أشعار العرب ، فذكر بيتين من الشعر استدلّ بهما على ورود الفعلين (فَضِلَ ، وحَضِرَ) ، أحدهما لم ينسبه إلى قائله والآخر قائله جرير ، وهذا استدلال على وجود هذا الباب في أشعار العرب الذين يحتج بشعرهم .

أوضح ابن القطاع (ت٥٠٥هـ) في كتابه (أبنية الأسماء والأفعال والمصادر) أن وزن (فَعِلَ يفعُلُ) ليس في كلام العرب الا ستة أفعال صحيحة وهي : حَضِرَ ، ونَعِمَ ، وفَضِلَ ، قَنِطَ ، ورَكِنَ ، لَبِثُ ، واستدل على ورود هذه الأفعال في السماع[٩٦] فذكر أن الفعل (فضِلَ يفضُلُ) ورد في قول النبيّ محمد (صلى الله عليه وآله وسلّم) : ((يكفيك ما فَضِلَ في يدِك من الوضوء تمسح به رأسكَ))[٩٧] ، وكذلك في قول الشاعر[٩٨] :

ذَكَرْتُ ابنَ عبَّاسٍ ببابِ ابنِ عامرٍ وما مرَّ من عيشٍ هُناكَ وما فَضِلْ

---

[٩٢] . ينظر :المشكل في العربية ،أمين عبيد جيجان ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بابل كلية التربية (صفي الدين الحلي) ، ٢٠٠٩م : ٨٥ .
[٩٣] . مقاييس اللغة لابن فارس : ٢ / ٧٧ .
[٩٤] . المضدر نفسه : ٤ / ٥٠٨ .
[٩٥] . المخصص لابن سيده : ١٢٦/١٤ .
[٩٦] . ينظر : أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ، لابن القطاع الصقلي : ٣٢٩-٣٣٠ .
[٩٧] . ينظر : سنن الترمذي (باب الطهارة) : ٧٧، والنسائي (باب الطهارة) : ١٤٩ عن كتاب أبنية الاسماء والأفعال والمصادر : ٣٢٩ .
[٩٨] . ينظر : أبنية الأسماء والأفعال والمصادر : ٣٢٩ ، ونسبه ابن السراج في كتابه الأصول في النحو : ٣٤٤/٣ .

والفعل (قنِطَ يقنُطُ) قرأ به أبو حيوة شريح القاضي في قوله تعالى : ((قالَ ومَن يقنُطُ من رّحمةِ ربّه الا الضّالّون))[٩٩] ، وفي المصحف الشريف : ((ومَن يَقنَطُ)) ، والفعل (رَكِنَ يركُنُ) قرأ به قتادة في قوله تعالى : ((وَلَا تَركُنُوا إلى الذّين ظَلَمُوا))[١٠٠] ، وفي المصحف : ((وَلَا تَركَنُوا)) .

وبيّن ابن القطاع أن هذا الوزن جاء منه المعتل أربعة أفعال ، اذ قال : ((وقد جاء من المعتل على (فَعِلَ يفعُلُ) مِتّ تموت ، ودِمتَ تدوم ، وحِدت تحُود ، وكدِت تكُود ، وهذه كلّها شواذ ، والصواب فيمن جعل المضارع بالواو أن تقول في الماضي : دُمتَ ، ومُتَّ ، وحُدتَ ، وكُدتَ ، وفي من كسر أول الماضي أن يفتح المضارع فيقول : دِمْتَ تَدَام ، ومِتَّ تماتُ ، وكِدتَ تكادُ ، وحِدتَ تحادُ))[١٠١] .

يتبين مما ذكره ابن القطاع ما يأتي :

- انه وصف وزن (فَعِلَ يفعُلُ) مما ليس من كلام العرب عندما مثّل له بستة أفعال صحيحة ، ومرّة وصفه بالشذوذ عند تمثيله مما جاء من الأفعال المعتلة على هذا الوزن .
- استدل بدليل نقلي على ورود هذا الوزن فذكر حديثا نبويّا وبيتا من الشعر وقراءتين ، و بمقتضى ذلك نقول أليس كلالم النبيّ والقراءات القرآنية والشواهد الشعرية من كلام العرب ؟! فهذا تناقض فكيف يصف هذا الباب بأنه ليس من كلام العرب ، وبأنه شاذ ؟! .
- أوضح ابن القطاع عشرة أفعال جاءت على هذا الوزن ستة أفعال صحيحة ، هي : حَضِرَ ، ونَعِمَ ، وفَضِلَ ، قَنِطَ ، ورَكِنَ ، لَبِبتُ ، وأربعة أفعال معتلة العين ، وهي : مِتّ تموت ، ودِمتَ تدوم ، وحِدت تحُود ، وكدِت تكُود .
- ان عبارتي ابن القطاع (ليس من كلام العرب) ، وعبارة (الشذوذ) هذا ينطبق في المدونات اللغوية فقط ؛ لأن سماع اللغة وتقعيدها لم يكن في عهد ابن القطاع حتى يصدر هاتين العبارتين .
- لم يحدد ابن القطاع معيار قانون (ليس من كلام العرب) ، ولا قانون (الشذوذ) .

اما ابن يعيش فقد بيّن أن هذا الوزن جاء منه أفعال يسيرة ، لا يعتد بها لقلتها وندرتها ، واستدل بقول الشاعر في بيان وزن (فَضِلَ يفضُلُ) :

ذَكَرْتُ ابنَ عبَّاسٍ ببابِ ابنِ عامرٍ وما مرَّ من عيشٍ هُناكَ وما فَضِلْ

وذكر الأفعال التي جاءت على هذا الباب ، وهي : فَضِلَ ، حَضِر ، مِتَّ تموت ، دِمتَ تدوم[١٠٢] ، وذهب ابن يعيش مذهب ابن جني في أن سبب نشوء هذا الباب هي فكرة (تداخل اللغات) ، اذ قال : ((وذلك كلّه من لغات تداخلت ، والمراد بتداخل اللغات أن قوما يقولون : فَضَلَ بالفتح يَفضُلُ بالضم ، وقوما يقولون : فَضِلَ بالكسر ويفضَلُ بالفتح ، ثم كثُر ذلك حتى استعمل مضارع هذه اللغة مع ماضي االلغة الأخرى ، لا أن ذلك أصل في اللغة))[١٠٣] .

يتضح مما بيّنه ابن يعيش أن هذه الأفعال لا يعتد بها لقلتها وندرتها ، ويستدل في ورود الفعل (فضِلَ يفضُلُ) بشعر أبي الأسود الدؤلي وهو من الحجاز، وهو من الشعراء الذين يدخلون في ضمن دائرة الاجتجاج اللغوي ، وهذا الشاهد هو نفسه الذي استشهد به ابن السراج[١٠٤] ، ونلاحظ أن معظم كلام ابن يعيش أخذ أفكاره من ابن جني في بيان هذا الباب (فَعِلَ يفعُلُ)[١٠٥] أي انه لم يخرج ما ذكرته المدونات اللغوية بهذا الشأن ، والشيء الذي يحسب لابن يعيش أنه ذكر عبارة (لا يعتد بها لقلتها وندرتها) ، ولم يصفها بالشذوذ ، ولا أنها ليست من كلام العرب ، كذلك عبارته عندما أوضح أن أساس نشوء هذا الوزن هي مسألة (تداخل اللغات) ، اذ

---

[٩٩] . سور الحجر : ٥٦ .
[١٠٠] . سورة هود ١١٣ .
[١٠١] . أبنية الأسماء والأفعال والمصادر : ٣٣٠ .
[١٠٢]. ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٤٢٩/٤ .
[١٠٣] .المصدر نفسه : ٤٣٠/٤ .
[١٠٤] . ينظر : الأصول في النحو : ٣٤٤/٣ .
[١٠٥] . ينظر الخصائص : ١/ ٣٧٤-٣٧٥ .

قال : ((لا أن ذلك أصل في اللغة)) ، كأنه يرد أن يقول أن هناك أصلا وفرعا ، فالأصل هو وزن الفعل قبل أن يتداخل في اللغات وما خرج من التداخل هو الفرع ، ويبدو أن ما ذكره ابن يعيشضرب من التخمين ؛ لأنه لا توجد نصوص لغوية تأريخية تؤكد أن هذا الوزن هو الأصل وما تفرع منه بالاستعمال هو فرع ، فهذه المقولة تخمينية .

أما الرضي الاسترابادي فقد أوضح هذا الباب بقوله ان : ((المشهور فَضَلَ يفضُلُ، كدَخَلَ يدخُلُ، وحكى ابن السكيت فَضِلَ يفضَلُ، كحَذِرَ يحذَرُ، فَفضِل يفضُلُ يكون مركبا منها، وكذا نَعِمَ ينعُمُ مركب من نَعِمَ ينعَمُ كحَذِرَ يحذُرُ وهو المشهور، ونَعُمَ ينعُمُ كظرُفَ يظرُفُ، وحكى أبو زيد حَضِرَ يحضُرُ، والمشهور حضَرَ بالفتح وجاء حرفان من المعتل: دِمتَ تدُوم ومِتّ تمُوت – بكسر الدال والميم في الماضي – والمشهور ضمهما كقُلت تقُول، وهما مركبان ... ، وحكى أبو عبيدة نَكِلَ ينكُلُ، وأنكره الاصمعي، والمشهور نَكَلَ ينكُلُ، كقَتَلَ يقتُلُ، وحكى نَجِدَ ينجُدُ : أي عرق، ونَجِدَ ينجَدُ كحَذِرَ يحذَر هو المشهور))[١٠٦] .

يتضح من هذا القول ما يأتي :

- يلاحظ أن الرضي كأنّه عَدّ للفعل وزنين أحدهما **مشهور** ، وهو وزن الفعل الذي يمكن أن أسميه بـ(الشائع الأكثر)، الذي سمّاه سيبويه بالأقيس، والآخر بالوزن **غير المشهور** الذي يتمثل بالوزن الناتج من تراكّب اللغات مما يمكن أن نسميه بـ (الشائع الكثير) الذي عبّر عنه سيبويه بـ (القياسي) .
- أوضح الرضي سبعة أفعال جاءت من باب (فَعِلَ يفعُلُ) خمسة منها صحيحة ، هي : فَضِلَ يفضُلُ ، ونَعِمَ ينعُمُ ، وحَضِرَ يحضُرُ ، ونَكِلَ ينكُلُ ، ونَجِدَ ينجُدُ ، واثنان منها معتل العين : دِمتَ تدُوم ومِتّ تمُوت .
- بيّن أن أساس نشوء هذا الباب هو مبدأ تركّب اللغات ، ولم يصفه الرضي بالشذوذ ولا أنه ليس من كلام العرب .
- توسّع الرضي باجرائية هذا الباب فقد نقل من المدونات اللغوية ما حكاه أبو زيد ، وأبو عبيدة في ورود بعض الأفعال على وزن (فَعِلَ يفعُلُ) .

وقد بيّن محمد بن أبي بكر الرازي (في حدود٧٠٠هـ) في معجمه (مختار الصحاح) بعض الأفعال التي وردت على باب (فَعِلَ يفعُلُ) ، اذ قال : ((حكى الفرّاء (حَضِرَ) بالكسر لغة فيه ، يقال : حَضِرَ القاضي امرأةٌ ، قال : وكلُّهم يقولون يحضُرُ بالضم))[١٠٧] ، وقال : ((فَضَلَ منه شيء من باب نَصَرَ ، وفيه لغة ثانية من باب فَهِمَ ، وفيه لغة ثالثة مركبة منهما : فضِلَ بالكسر يَفضُلُ بالضم ، وهو شاذ لا نظير له))[١٠٨] ، وقال أيضا : ((نكَلَ عن العَدُو وعن اليمين من باب دَخَلَ أي جَبُن، قال أبو عبيد : نَكِل بالكسر لغة فيه وأنكرها الأصمعي))[١٠٩] .

لعل المتأمل في هذه النصوص الثلاثة يتضح له أن هناك اتجاهين يمثلان في تكوين الأفعال على باب (فَعِلَ يفعُلُ) ، أحدهما : لغة حكت هذا الفعل بكسر عين الفعل الماضي ، وهو في الأصل مفتوح العين أي من باب (فَعَلَ يفعُلُ) ، وهذا الذي مثّله الرازي بالفعلين (حَضِرَ يحضُرُ ، ونَكِلَ ينكُلُ) ، وهذا الاتجاه لم يصفه الرازي بالشذوذ ، والآخر: ينشأ من تراكّب اللغات ، وهذا ما أوضحه الرازي في الفعل (فضل) ، يمكن بيانه بالمخطط الآتي :

فَضَلَ يفضُلُ

فَضِلَ يفضَلَ ← فَضِلَ يفضُلُ

ووصف الرازي الوزن الذي نتج من تركّب اللغات بأنه (شاذ لا نظير له) ، على وفق هذا فقد اضطرب وزن (فَعِلَ يفعُل) عند الرازي فكيف يفرّق بين ما هو لغة حكاها علماء العربية وما هو تركّب اللغات الذي هو شاذ لا نظير له وهي لغة أيضا ، وأرجح أن سبب هذا هو اعتماد الرازي على ما ذكرته المدونات اللغوية بهذا الشأن .

---

[١٠٦] . شرح شافية ابن الحاجب للرضي :١٣٦/١ .
[١٠٧] . مختار الصحاح ، لأبي محمد بن أبي بكر الرازي : ١٤١ .
[١٠٨] . المصدر نفسه : ٥٠٦ .
[١٠٩] . المصدر نفسه : ٦٧٩ .

أما أبو حيّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) فقد أوضح هذا الباب (فَعِلَ يفعُلُ) عند حديثه عن بناء (فَعِل) وقياس مضارعه ، وعدّ هذا الباب من تركيب اللغات ، اذ قال : ((أما (فَعِل) فقياس مضارعه يَفعَلُ (بفتح العين) ، وجاء بكسرها وجوبا في مضارع : وَمِقَ ، ووَثِقَ ، ووَفِقَ ... ، وبكسرها جوازا مع الفتح في المضارع : حَسِبَ ، ونَعِمَ ، ويَئِسَ ... ، وكذا مضارع فَضِلَ ، وقَنِطَ ، وعَرِضت له الغول ، وقَدِرَ (بكسر عينه) ...، وقالوا : فَضِلَ ، ونَعِمَ ، وحَضِرَ ، ونَكِلَ ، وشَمِلَ ، ونَجِدَ ، وقَنِطَ ، ورَكِنَ ، ولَبِبت (بكسرها في الماضي ، وضمها في المضارع) ، وفي المعتل : مِتَّ ، ودِمتَ ، وجِدتَ ، وكِدتَ، كذلك قالوا : تَدَام ، و تَمَات على القياس ، وهذا من تركيب اللغات))[١١٠] .

لعل المتأمل في كلام أبي حيّان الاندلسي يتبين له ما يأتي :

- عدّ باب (فَعِلَ يَفْعُلُ) من تركيب اللغات ، وهذا المبدأ ما نص عليه أبو بكر ابن السراج، وابن جني .
- أكثر من الأفعال التي جاءت على هذا الباب ، فذكر ثلاثة عشر فعلا ، تسعة منها صحيحة ، هي : فَضِلَ ، ونَعِمَ ، وحَضِرَ ، ونَكِلَ ، وشَمِلَ ، ونَجِدَ ، وقَنِطَ ، ورَكِنَ ، ولَبِبت ، وأربعة معتلة العين ، وهي : مِتَّ ، ودِمتَ ، وجِدتَ ، وكِدتَ .
- لم يصف هذا الباب بالشذوذ ، ولا ليس من كلام العرب ، ولا لا نظير له .

ومما أوضح هذا الباب أحمد بن محمد الفيومي (ت ٧٧٠هـ) في معجمه (المصباح المنير) ، اذ قال في بيان مادة (ف ض ل) : ((فَضَلَ فَضْلًا مِنْ بَابِ قَتَلَ بَقِيَ وَفِي لُغَةٍ فَضِلَ يَفْضُلُ مِنْ بَابِ تَعِبَ وَفَضِلَ بِالْكَسْرِ يَفْضُلُ بِالضَّمِّ لُغَةٌ لَيْسَتْ بِالْأَصْلِ وَلَكِنَّهَا عَلَى تَدَاخُلِ اللُّغَتَيْنِ وَنَظِيرُهُ فِي السَّالِمِ نَعِمَ يَنْعُمُ وَنَكِلَ يَنْكُلُ وَفِي الْمُعْتَلِّ دِمْتَ تَدُومُ وَمِتَّ تَمُوتُ))[١١١] ، وفي مادة (م وت) ، اذ قال : ((مَاتَ الْإِنْسَانُ يَمُوتُ مَوْتًا وَمَاتَ يُمَاتُ مِنْ بَابِ خَافَ لُغَةٌ وَمِتُّ بِالْكَسْرِ أَمُوتُ لُغَةٌ ثَالِثَةٌ وَهِيَ مِنْ بَابِ تَدَاخُلِ اللُّغَتَيْنِ وَمِثْلُهُ مِنْ الْمُعْتَلِّ دِمْتَ تَدُومُ وَزَادَ ابْنُ الْقَطَّاعِ كِدْتَ تَكُودُ وَجِدْتَ تَجُودُ وَجَاءَ فِيهِمَا تَكَادُ وَتَجَادُ))[١١٢] ، وكذلك في مادة (ح ض ر) ، اذ بيّن: ((وَحَضِرَ فُلَانٌ بِالْكَسْرِ لُغَةٌ وَاتَّفَقُوا عَلَى ضَمِّ الْمُضَارِعِ مُطْلَقًا وَقِيَاسُ كَسْرِ الْمَاضِي أَنْ يُفْتَحَ الْمُضَارِعُ لَكِنْ اُسْتُعْمِلَ الْمَضْمُومُ مَعَ كَسْرِ الْمَاضِي شُذُوذًا وَيُسَمَّى تَدَاخُلَ اللُّغَتَيْنِ))[١١٣] .

يتضح من هذه النصوص ما يأتي :

-عد الفيومي باب (فَعِلَ يَفْعُلُ) من تداخل اللغتين ، ووصفه بالشذوذ عندما أوضح لغة للفعل (حضَر) ، وهي لغة الكسر (حَضِرَ) وذكر أن قياس مضارع هذه اللغة هي بفتح العين أي (حَضِرَ يحضَرُ) غير أنّه استعمل بضم عين مضارعه وهي لغة شاذة ، ويسمّى تداخل اللغتين .

- ذكر ثمانية أفعال جاءت على وزن (فَعِل يفعُلُ) ، أربعة منها صحيحة ، وهي : فَضِلَ ، ونَعِمَ ، ونَكِلَ ، وحَضِرَ ، وأربعة معتلة البعين ، وهي : دِمتَ ، و مِتَّ ، و كِدْتَ ، وَجِدْتَ .
- اعتمد الفيومي في ذكره هذا الباب على ما أوضحته المدونات اللغوية ، فلم يضف شيئا ينفرد به .

أما السيوطي فقد أوضح قائلا بشأن هذا الوزن : ((قالوا : فَضِلَ ، ونَعِمَ ، وحَفِرَ ، ونكل ، و شَمِلَ ، ونَجِدَ ، وقَنِطَ ، وركن ، ولَبِبت (بكسرها في الماضي وضمّها في المضارع) ، وفي المعتل : مِتّ ، ودِمتَ ، وجِدت ، وكِدت كذلك ، وقالوا : تَدام وتَمات على القياس وهذا من تركيب اللغات))[١١٤] .

يتضح من هذا النص ما يأتي :

- نقل السيوطي كلام أبي حيّان الأندلسي في كتابه (ارتشاف الضَّرَب عن لسانِ العربِ ج ١ / ١٥٥) بأكمله من غير تغيير من دون أن يشبر اليه .

---

[١١٠] . ارتشاف الضرب عن لسان العرب ، لأبي حيّان الاندلسي :، تح : رجب عثمان محمد : ١ / ١٥٤-١٥٥ .
[١١١] . ينظر : المصباح المنير : ٢١٧/٧ .
[١١٢] . ينظر : المصدر نفسه : ٨٣/٩ .
[١١٣] . ينظر : المصدر نفسه :٤٠٥/٢ .
[١١٤] . المزهر في علوم اللغة وأنواعها : ٢/ ٣٨ .

- لم ينتبه محققو كتاب (المزهر في علوم اللغة وأنواعها) على أنه في هذا النص وقع تصحيف ، وهي كلمة (حَفِرَ) ، والصحيح : (حَضِرَ) ؛ لأن الفعل (حَفِرَ) ليس من الأفعال التي جاءت على وزن (فعِلَ يفعُلُ) ، فلم تذكره المدونات اللغوية ، فضلا على أن الفرق جليّ بين كلام أبي حيّان الاندلسي والسيوطي في هذه الكلمة ، فعند الأخير (حَفِرَ) ، وعند أبي حيّان : (حَضِرَ) .

المبحث الثالث : معجم أفعال الباب السابع (فَعِلَ يفعُلُ) :

أ- الأفعال الصحيحة :

١- بَرِأ يَبرُؤ :

أوضح السيد محمد مرتضى الحسيني الزّبيدي (ت في ذكره مادة (ب ر أ) وزن فعل (بَرِأ يبرُؤ) ، اذ قال : ((بَرِئَ الرجل بالكسر لغة واحدة من الأَمرِ والدَّيْنِ كفرِح يَبْرَأُ بالفتح على القياس ويَبْرُؤُ بالضم نادِرٌ بل غَريبٌ جدًّا لأنَّ ابن القوطيَّة قال في الأَفعال : ونَعِمَ ينْعُمُ وفَضِلَ يفْضُلُ بالكسر في الماضي والضمّ في المضارع فيهما لا ثالث لهما فإن صحَّ فإنَّه يُستدرَك عليه وهذا الذي ذكره المؤلِّف هو ما قاله ابن القطَّاع في الأَفعال ونصُّه بَرأَ اللهُ الخَلْقَ وبَرأَ المريضُ مثلَّثاً والفتحُ أَفصحُ وبَرِئَ من الشيءِ والدَّيْنِ بَرَاءةً كفَرِحَ لا غَيْرُ))[١١٥] .

يتبين من هذا النص أن الزّبيدي استدرك فعلا ثالثا هو (بَرِأ يبرُؤ) على ما ذهب اليه ابن القوطية في أنه نَعِمَ ينْعُمُ وفَضِلَ يفْضُلُ هما الفعلان الوحيدان اللذان جاءا على وزن (فَعِلَ يفعُلُ) ، واستشف الصاغاني صيغة هذا الفعل من قول ابن القطّاع في شرحه لكتاب الأفعال لابن قوطية فذكر أن عين الفعل (برأ) مثلَّث التحريك ، والفتح أفصح [١١٦] ، كذلك يتضح من هذا النص أنه عدّ هذا الباب من النوادر بل من غرائب اللغة .

٢- بَرِقَ يبرُقُ :

رواه ابن منظور (ت٧١١ت) ، اذ قال : ((بَرق السيفُ وغيره يَبْرُق بَرْقاً وبَرِيقاً وبرُوقاً وبَرَقاناً لمَع وتَلأْلأَ والاسم البَريق وسيفٌ إبْريق كثير اللَّمَعان والماء ... ، وبَرِقَ بصرُه بَرَقاً وبرَق يبرُق بُرُوقاً (الأَخيرة عن اللحياني) : دَهِشَ فلم يبصر وقيل تحيَّر فلم يَطْرِفْ ، قال ذو الرمة :

ولو أنَّ لُقمانَ الحَكيمَ تَعَرَّضَتْ لعَينيْهِ مَيٌّ سافِراً كادَ يَبْرَقُ

وفي التنزيل:((فإذا بَرِقَ البصرُ))[١١٧] ، وبَرَقَ قُرئ بهما جميعاً قال الفراء : قرأَ عاصم وأَهل المدينة برِق بكسر الراء ، وقرأَها نافع وحده برَق بفتح الراء من البَريق أَي شخَص ،ومن قرأَ بَرِقَ فمعناه فَزِع .))[١١٨]

يتضح من هذا أن قياس الفعل (بَرَق) من الباب الأول (بَرَقَ يبرُقُ) ، وهناك لغة رواها اللحياني (برِقَ) بمعنى : دَهِشَ ، وفَزِعَ ، واستدل ابن منظور على هذه اللغة بما قاله الفرّاء في أنها قُرئ بها في القرآن الكريم ، وهي قراءة عاصم ، وأهل المدينة ، وهذا يدل على صحة ما نسبه الخليل إلى أهل المدينة اذ يقولون : حَضِرَ يحضُرُ .

وعلى وفق هذا فان هذه القراءة دليل آخر من الادلة على وجود هذه اللغة ، وهذه القراءة قارؤها من القراء السبعة الذين يحتج بقراءاتهم في ميدان الدرس اللغوي .

٣- حَرِمَ يحرُمُ :

لغة رواها الأزهري (ت٣٧٠هـ) ، اذ أوضح ابن منظور قائلا : ((الحِرْمُ بالكسر والحَرامُ نقيض الحلال وجمعه حُرُمٌ قال الأَعشى مَهادي النَّهارِ لجاراتِهِمْ وبالليل هُنَّ عليهمْ حُرُمْ وقد حَرُمَ عليه الشيء حُرْماً وحَراماً وحَرُمَ الشيءُ بالضم حُرْمَةً وحَرَّمَهُ الله عليه وحَرُمَتِ

[١١٥] . تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي ، تح : عبد الستار أحمد فراج : ١/ ١٤٦ .
[١١٦] . ينظر : تهذيب الأفعال ، لابن القطّاع : ١/ ٣٩ .
[١١٧] . سورة القيامة : ٧.
[١١٨] . لسان العرب : ١٠ / ١٥ .

الصلاة على المرأة حُرُماً وحُرْماً وحَرِمَتْ عليها حَرَماً وحَراماً لغة في حَرُمَت الأَزهري حَرُمَت الصلاة على المرأة تَحْرُمُ حُروماً وحَرُمَتِ المرأةُ على زوجها تَحْرُمُ حُرْماً وحَراماً وحَرُمَ عليه السَّحورُ حُرْماً وحَرِمَ لغةٌ))[١١٩] .

يتبين من هذا أن قياس الفعل (حرُم) من الباب الخامس (حرُمَ يحرُمُ) ، وهنا لغة رواها الأزهري (حَرِمَ يحرُمُ) ، فالأزهري لم ينسب هذه اللغة إلى قائليها ، ولم يصفها بالشذوذ ولا بمبدأ تركّب اللغتين .

٤- حَضِرَ يحضُرُ :

قال الخليل بن أحمد في بيان مادة (ح ض ر) : ((تقول : حَضِرت الصَّلاةُ لغة أهل المدينة بمعنى حَضَرت وكلهم يقولون : تَحضُر))[١٢٠] .

هذا احتجاج صريح بورود هذا الباب في لغة العرب وهي (لغة أهل المدينة) ، فهنا الخليل لم يذهب إلى أن هذا الوزن ناتج من تراكب اللغات ، بل هو لغة قالت بها أهل المدينة ، وهذه اللغة من اللغات الداخلة في ضمن دائرة الاحتجاج باللغات الفصيحة .

أوضح الجوهري لغة (حَضِرَ يحضُرُ) ، اذ قال : ((حكى الفرّاء حَضِرَ بالكسر، لغة فيه ، يقال: حَضِرَتِ القاضي اليومَ امرأةٌ ، قال: وأنشدَنا أبو ثَرْوانَ العُكليُّ لجرير على هذه اللغة :

ما مَن جفانا إذا حاجاتنا حَضِرَتْ كمن لنا عنده التكريم واللَطَفُ

قال: وكلُّهم يقول: يَحْضُرُ بالضم))[١٢١] .

٥- خَطِرَ يخطُرُ :

رواه ابن هشام اللخمي في كتابه (شرح الفصيح) ، وجعلها من الأفعال الشاذة ، فأوضح أن سبعة أفعال شذت عن القياس فجاءت بكسر العين في الماضي ، وضمّها في المستقبل أي على وزن (فَعِلَ يفعُلُ) ، وهذه الأفعال هي : نكِلَ ، وفضِلَ ، ونعِمَ ، وخطِرَ ، وشمِلَ ، ومِتَّ، ودِمتَ[١٢٢] ، وهنا ابن هشام اللخمي لم يعتد بمدأ تداخل اللغتين ، بل عدّ هذا الباب من الشذوذ .

وأوضح ابن منظور ثلاث لغات لهذا الفعل ، فالأولى من الباب الثاني (خطَرَ يخطِرُ) وهي قياسية ، والثانية من الباب الأول ، وهي لغة رواها ابن جني (خطَرَ يخطُرُ)، والثالثة من الباب الخامس (خطُرَ يخطُرُ) [١٢٣] .

ويتضح في ضوء تعدد اللغات للفعل الواحد أنه لا قياس في أوزان الفعل الثلاثي المجرّد ، بل السماع هو ضابط هذه الأوزان .

وعلى وفق هذا فان لهذا الفعل أربع لغات هي : (خطَرَ يخطِرُ) ، (خطَرَ يخطُرُ)، (خطُرَ يخطُرُ) ، (خَطِرَ يخطُرُ) .

٦- رَكِنَ يركُنُ :

أوضح هذه اللغة ابن القطاع[١٢٤] ، واستدل عليها من خلال استشهاده بقراءة قرآنية قرأ بها قتادة في قوله تعالى : ((وَلَا تَرْكَنُوا إلى الذّين ظَلَمُوا))[١٢٥] ، وفي المصحف : ((وَلَا تَرْكَنُوا)) .

وبيّن ابن منظور هذا الفعل ، اذ قال : ((رَكِنَ إلى الشيءِ ورَكَنَ يَرْكَنُ ويَرْكُنُ رَكْناً ورُكوناً فيهما ورَكانَةً ورَكانِيَةً أَي مال إليه وسكن وقال بعضهم رَكَنَ يَرْكَن بفتح الكاف في الماضي والآتي ، وهو نادر قال الجوهري : وهو على الجمع بين اللغتين قال كراع : رَكِنَ يَرْكُنُ وهو نادر أَيضاً ونظيره فَضِلَ يَفْضُل وحَضِرَ يَحْضُر ونَعِمَ يَنْعُم وفي التنزيل العزيز : ((ولا تَرْكَنُوا إلى الذين ظلموا))[١٢٦] ، قرئ

---

[١١٩] . لسان العرب : ١١٩/١٢-١١٢٠ .
[١٢٠] . العين : ١٠١/٣ .
[١٢١] . الصحاح : ٦٣٣/٢ .
[١٢٢] . ينظر : شرح الفصيح ، لابن هشام اللخمي : ٥٤ .
[١٢٣] . ينظر : لسان العرب : ٤/ ٢٤٩ .
[١٢٤] . ينظر : أبنية الأسماء والأفعال والمصادر : ٣٢٩-٣٣٠ .
[١٢٥] . سورة هود :١١٣ .
[١٢٦] . سورة هود : ١١٣ .

بفتح الكاف من رَكِنَ يَرْكَنُ رُكوناً إذا مال إلى الشيء واطمأَنَّ إليه ولغة أُخرى رَكَنَ يَرْكُنُ وليست بفصيحة ورَكِنَ إلى الدنيا إذا مال إليها وكان أَبو عمرو أَجاز رَكَنَ يَرْكَنُ بفتح الكاف من الماضي والغابر وهو خلاف ما عليه))[١٢٧] .

يتضح من هذا ما يأتي :

- ان للفعل (ركن) أربع لغات ، فالأولى : (رَكَنَ يركُنُ) وهي من الباب الأول ، واللغة الثانية : رَكَنَ يركَنُ ، ووصف بعضهم هذه اللغة بالندرة ، أو من باب تركّب اللغتين ؛ لأن قياس باب (فَعَلَ يفعَلُ) أن يكون حلقي العين أو اللام ، واللغة الثالثة : (رَكِنَ يركُنُ) وهي من الباب الرابع ، واللغة الرابعة : (رَكِنَ يركَنُ) التي وصفت بالندرة أو من باب تركّب اللغات .
- ورد في هذا النص مصطلحان صرفيان هما : مصطلح الآتي ، ومصطلح الغابر وكلاهما يدل على معنى الفعل المضارع .
- ذكر ابن منظور نظائر للغة (رَكِنَ يركَنُ) ، وهذه الأفعال هي: فَضِلَ يَفْضُل ، وحَضِرَ يَحْضُر ، ونَعِمَ يَنْعُم . الذي يتضح من هذا أن ابن منظور يريد أن يقول ان هذه اللغة لها ما يؤيدها من الأفعال ، ولأن هناك مجموعة كثيرة من هذه الأفعال جاءت على هذه اللغة ، فاذن هي لغة مستعملة وليست شاذة أو نادرة ؛ لكنّ كلّ ما في الأمر أن هذه اللغة خالفت معياريتهم ؛ لذا أبى أصحاب هذه الصنعة الاعتراف أن الأبواب الصرفية ، وما وضع لها من شروط ، قد وقفوا عاجزين فيهاعن استيعاب كلّ ماجاء من العرب ، فراحوا يرمونها بباب تركّب اللغات مرّة ، ومرّة بالشذوذ وبالدرة ، ومرّة أخرى أنه ليس من كلام العرب ، وأرجح ثبات هذه اللغة ، اذ انه ليس من السهل أن يغيّر العربي لغته ، والمجلس الذي جمع عيسى بن عمر (ت١٤٩هـ) ، وأبا عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) خير دليل على ذلك حين رفض ابن مهديّة أن يُلَقّن الرفع في (ليس الطيبُ الا المسكَ) ، وعَدّ النطق بالرفع كَذِبَا ؛ لأنه حجازي ، وعبارة أبي عمرو لـ(عيسى بن عمر) في ذلك مشهورة ، اذ قال : ((نِمتَ يا أبا عمر ، وأدلج الناس ، ليس في الأرض حجازيٌّ الا وهو ينصب ، ولا في الأرض تميميٌّ الا وهو يرفع))[١٢٨] ، قال أبو محمد الزيديّ : ((ثُمّ أتينا المُنتَجِعَ (وهو تميميّ) فأتينا رجلا يَعقِل ، فقال له خَلف : ليس الطيبُ الا المسكَ ، فرفع ، ولقّناه وجَهّدنا به في ذلك فلم ينصب ، وأبى الا الرفع))[١٢٩]

٧- سَقِمَ يسقُمُ :

بيّن ابن منظور لغة هذا الفعل ، اذ قال : ((السَّقامُ والسُّقْمُ والسَّقَمُ المَرَض لغات مثل حُزْنٍ وحَزَنٍ وقد سَقِمَ وسَقُمَ سُقْماً وسَقَماً وسَقاماً وسَقامَةً يَسْقُمُ فهو سَقِم وسَقِيمٌ))[١٣٠] .

يتضح من هذا أن للفعل (سَقُمَ) لغتين هما : فالأولى من الباب الخامس (سقُمَ يسقُمُ) ، والثانية : (سقِمَ يسقُمُ) ، وابن منظور هنا لم يصفها بالشذوذ ، ولا بالنادر ، ولا من باب تركّب اللغتين .

أما الفيومي فقد أوضح حركة هذا الفعل ، اذ قال : ((سَقِمَ سَقَمًا مِنْ بَابِ تَعِبَ طَالَ مَرَضُهُ وَسَقُمَ سَقَمًا مِنْ بَابِ قَرُبَ فَهُوَ سَقِيمٌ وَجَمْعُهُ سِقَامٌ))[١٣١] .

يتبين من هذا أن هذا الفعل له حركتان لعين الفعل الماضي ، فالأولى : (سَقِمَ يسقَمُ) وهذا من الباب الرابع ، والثانية : (سقُمَ يسقُمُ) من الباب الخامس .

وعلى وفق هذا أرى أن الفعل إذا كانت له لغتان ، احداهما : من الباب الرابع (فَعِلَ يفعَلُ) ، أو من الباب السادس (فَعِلَ يفعِلُ) ، والأخرى: من الباب الأول (فَعَلَ يفعُلُ) ، أو من الباب الخامس (فعُلَ يفعُلُ) ، فهنا الفعل له لغة ثالثة من الباب الذي أسميه (الباب السابع) ، ووزنه (فَعِلَ يفعُلُ) ، غير أننا هنا نحتاج إلى وثائق لكي نتبين أيّ هذه اللغات هي الأصل ، وان كنت أرجح هنا أن كلّ هذه اللغات أصول ؛ لأن العربي لا يغيّر لسانه بسهولة ؛ لأن اللغة عادة لسانية وسليقة لا يمكن تغيّرها .

٨- شَمِسَ يشمُسُ :

---

[١٢٧] . لسان العرب : ١٨٥/١٣ .
[١٢٨] . مجالس العلماء ، لأبي القاسم الزجاجي ، تح : عبد السلام محمد هارون : ٣ .
[١٢٩] . المصدر نفسه : ٤،٥.
[١٣٠] . لسان العرب : ١٢ / ٢٨٨ .
[١٣١] . المصباح المنير : ٢٦٦/٤ .

رواه ابن منظور ، قائلا : ((وشَمَسَ يَشْمِسُ شُموساً وشَمِسَ يَشْمَسُ هذا القياس وقد قيل يَشْمُسُ في آتي شَمِس ومثله فَضِلَ يَفْضُل ، قال ابن سيده : هذا قول أَهل اللغة والصحيح عندي أَن يَشْمُسُ آتي شَمَسَ))[١٣٢] .

يتضح من هذا أن لهذا الفعل ثلاث لغات هي : فالأولى : (شمَسَ يشمُسُ) من الباب الأول ، والثانية : (شمِس يشمَسُ) من الباب الرابع ، والثالثة : (شممِسَ يشمُسُ) ، ومثل ابن منظور لهذه اللغة كـ(فَضِلَ يفضُلُ) ، كأن ابن منظور أراد ذكر مبدأ تركّب اللغتين مثلما نشأت عندهم لغة (فَضِلَ يفضُلُ) ، و رجّح أن قياس هذا الفعل هو من الباب الأول (شَمَسَ يشمُسُ) .

٩- شَمِلَ يشمُلُ :

رواه ابن هشام اللخمّي ، اذ قال : ((شَمِلَهم الأمر يشمُلُهم))[١٣٣] ، وأوضح ابن مظور لغات هذا الفعل ، قائلا : ((شَمَل الشاةَ يَشْمُلها شَمْلاً ويَشْمِلُها الكسر عن اللحياني عَلَّق عليها الشِّمَال وشَدَّه في ضَرْع الشاة وقيل شَمَلَ الناقةَ عَلَّق عليها شِمَالاً وأَشْمَلَها جَعَل لها شِمَالاً أَو اتَّخَذَه لها والشِّمالُ سِمَةٌ في ضَرْع الشاة وشَمِلهم أَمْرٌ أَي غَشِيَهم واشْتمل بثوبه إِذا تَلَفَّف وشَمَلهم الأَمر يَشمُلهم شَمْلاً وشُمُولاً وشَمِلَهم يَشْمَلُهم شَمَلاً وشَمْلاً وشُمُولاً عَمَّهم))[134] .

يتضح من القول أن هذا الفعل له ثلاث لغات ، هي : فالأولى : (شَمَلَ يشمُلُ) أي من الباب الأول ، والثانية : (شَمَلَ يشمِلُ) وهذه اللغة من الباب الثاني ، والثالثة : (شَمِلَ يشمَلُ) وهي من الباب الرابع ، وهنا ابن منظور لم يشر إلى اللغة التي ذكرها ابن هشام اللخمّي فضلا على أنه هنا لم يخضع اللغات الثلاث التي ذكرها لهذا الفعل إلى معيارية الأبواب الصرفية فلم يصفها بالشذوذ ، أو بالندرة ، أو الأقيس ، أو من باب تركّب اللغتين ، أو بأنه ليس في كلام العرب .

١٠- فَجِلَ يفجُلُ :

بيّن ابن منظور لغة هذا الفعل ، قائلا : ((فَجَّل الشيءَ عرّضه ورجل أَفْجَل متباعد ما بين الساقين وفَجِلَ الشيء وفَجَلَ يَفْجُل فَجْلا وفَجَلاً استرخى وغلُظ .))[١٣٥] .

يتضح من هذا القول أن لهذا الفعل لغتين على وفق حركة عين الفعل الماضي ، فالأولى : (فَجَلَ يفجُلُ) من الباب الرابع ، والثانية : (فَجِلَ يفجُلُ) الذي أسميه من الباب السابع ، وهنا ابن منظور لم يصف هذه اللغة بالشذوذ ولا بالنادرة ، ولا بالقياسية .

ونقل الفيومي عن ابن دريد أن وزن هذا الفعل هو من الباب الرابع (فَجِلَ يفجَلُ) ، اذ قال عند حديثه عن كلمة (الفُجْل) : ((الْفُجْلُ وِزَانُ قُفْلٍ بَقْلَةٌ مَعْرُوفَةٌ وَعَنْ ابْنِ دُرَيْدٍ لَيْسَ بِعَرَبِيٍّ صَحِيحٍ قَالَ : وَأَحْسَبُ اشْتِقَاقَهُ مِنْ فَجِلَ فَجَلًا مِنْ بَابِ تَعِبَ إذَا غَلُظَ وَاسْتَرْخَى .))[١٣٦]

وعلى وفق هذا فان لهذا الفعل ثلاث لغات ، هي :

- فَجَلَ يفجُلُ من الباب الأول .
- فجِلَ يفجُلُ من الباب السابع .
- فَجِلَ يفجَلُ من الباب الرابع .

١١- فَرِغَ يفرُغُ :

رواه الصاغاني (ت٦٥٠هـ) ، قائلا : ((فرَغْتُ من الشغل أَفْرُغُ فُرُوْغاً وفَرَاغاً، وفَرِغَ يَفْرَغُ – مثال سَمِعَ يَسْمَعُ – لغة فيه، وكذلك فَرَغَ – بالكسر – يَفْرُغُ – بالضم – مركب من لغتين. وقال يونس في كتاب اللغات: فَرَغَ يَفْرَغُ – بالفتح فيهما – لغة أيضاً.))[١٣٧] .

---

[١٣٢] . ينظر : لسان العرب :١١٣/٦ .
[١٣٣] . شرح الفصيح : ٥٤ .
[134] . لسان العرب : ٣٦٤/١١ .
[١٣٥] . المصدر نفسه: ٥١٥/١١ .
[١٣٦] . المصباح المنير : ١٣٠/٧ .
[١٣٧] . العباب الزاخر للصاغاني :٣٥٥/١ .

يتضح من هذا أن لهذا الفعل ثلاث لغات ، فالأولى : فَرَغَ يفرُغُ ، وهي من الباب الأول ، والثانية : فَرَغ يفرَغُ من الباب الثالث ، واللغة الثالثة : التي وصفها الصاغاني بأنها مركبة من اللغتين هي (فَرِغَ يفرُغُ) .

كذلك أوضح هذه اللغة محمد مرتضى الزّبيدي ، اذ قال : ((فَرَغَ مِنْهُ أي : منَ الشُّغْلِ كمَنَعَ وسَمِعَ ونَصَرَ الأُوَلى ذكَرَهَا يُونُسُ في كِتَابِ اللُّغَاتِ وهِيَ والثّانِيَةُ لُغَتَانِ في الثّالثَةِ قالَ الصّاغَانِيُّ : وكذلكَ فَرِغَ بالكَسْرِ يَفْرُغُ بالضَّمِّ مُرَكَّبٌ منْ لُغَتَيْنِ))[١٣٨] .

على وفق هذا فان لهذا الفعل أربع لغات ، هي :

- فَرَغَ يفرُغُ من الباب الأول .
- فَرَغَ يفرَغُ من الباب الثالث .
- فَرِغَ يفرَغُ من الباب الرابع .
- فَرِغَ يفرُغُ الذي أسميه من الباب السابع .

١٢- فَضِلَ يفضُلُ :

نسب الخليل هذه اللغة إلى أهل الحجاز[١٣٩] ، وقياس فعل ((فَضِل الشيءُ يَفْضَل وفَضَل يَفْضُل ، وقال أَبو عبيدة : فَضِل منه شيء قليل فإذا قالوا يَفْضُل ضموا الضاد فأَعادوها إِلى الأَصل ...، وفَضَل الشيءُ يَفْضُل مثال دخَل يدخُل ، وفَضِل يَفْضَل كحذِر يحذَر ، وفيه لغة ثالثة مركبة منهما فَضِل بالكسر يَفْضُل بالضم وهو شاذ لا نظير له ... ، قال اللحياني: فَضِل يَفْضَل كحَسِب يَحْسَب نادر))[١٤٠] .

وعلى وفق هذا فان لهذا الفعل ثلاث لغات ، فالأولى : من الباب الأول (فضَلَ يفضُلُ) وهي لغة قياسية ، والثانية : من الباب الرابع (فَضِلَ يفضَلُ) ، والثالثة من الباب السابع التي نسبها الخليل إلى أهل الحجاز (فضِلَ يفضُلُ) .

١٣- قَفِلَ يقفُلُ :

ذكر ابن منظور لغة هذا الفعل ، قائلا : ((قَفَل الجلد يَقْفُل قُفُولاً وقَفِل فهو قافِل وقفِيل يَبِس وشيخٌ قافِل يابس ورجل قافِل يابس الجلد .))[١٤١] .

يتضح من هذا أن لهذا الفعل لغتين ، فالأولى ، قَفَلَ يقفُلُ من الباب الأول ، والثانية : فَفِلَ يقفُلُ ، وهي من الباب السابع . و قد أوضح الجوهري لغتين لهذا الفعل هما : الأولى : قَفَل يقفُلُ من الباب الأول ، واللغة الثانية : قَفَلَ يقفِلُ من الباب الثاني[١٤٢] .

أما الفيومي فقد بيّن أن لهذا الفعل لغة واحدة ، هي من الباب الأول (قَفَلَ يقفُلُ)[١٤٣] .

وعلى وفق ما ذكرته فلهذا الفعل ثلاث لغات هي :

- قَفَلَ يقفُلُ من الباب الأول
- قَفَلَ يقفِلُ من الباب الثاني .
- فَفِلَ يقفُلُ من الباب السابع .

١٤- فَطِنَ يفطُنُ :

أوضح ابن منظور هذه اللغة ، قائلا : ((الفِطْنَةُ كالفهم والفِطْنَة ضِدُّ الغَباوة ورجل فَطِنٌ بَيِّنُ الفِطْنة والفَطَنِ وقد فَطَنَ لهذا الأَمر بالفتح يَفْطُنُ فِطْنَة وفَطُنَ فَطْناً وفَطَناً وفُطُناً وفُطُونة وفَطانة وفَطَانية فهو فاطِنٌ له وفَطُون وفَطِين وفَطِنٌ وفَطُنٌ وفَطْنٌ وفَطُونة وقد فَطِنَ بالكسر فِطْنة وفَطَانة وفَطَانيةً والجمع فُطْنٌ والأُنثى فَطِنَة))[١٤٤] .

---

[١٣٨] . تاج العروس : ٥٦٨٦/١

[١٣٩] . ينظر : العين : ٤٤/٧ .

[١٤٠] . لسان العرب : ٥٢٤/١١ .

[١٤١] . لسان العرب : ١١ / ٥٦٠ .

[١٤٢] . ينظر : الصحاح في اللغة : ٨٩/٢ .

[١٤٣] . ينظر : المصباح المنير : ٤٥٨/٧ .

[١٤٤] . لسان العرب : ١٣/ ٣٢٣ .

يتبين من هذا القول أن لهذا الفعل ثلاث لغات ، هي : الأولى : (فَطَنَ يفطُنُ) من الباب الأول ، واللغة الثانية : (فطُنَ يفطُنُ)من الباب الخامس ، واللغة الثالثة : (فَطِنَ يفطُنُ)من الباب السابع .

أما الفيومي فقد أوضح ثلاث لغات لهذا الفعل ، اذ قال : ((فَطِنَ لِلْأَمْرِ يَفْطَنُ مِنْ بَابَيْ تَعِبَ وَقَتَلَ فِطْنًا وَفِطْنَةً وَفِطَانَةً بِالْكَسْرِ فِي الْكُلِّ فَهُوَ فَطِنٌ وَالْجَمْعُ فُطُنٌ بِضَمَّتَيْنِ وَفَطُنَ بِالضَّمِّ إذَا صَارَتْ الْفِطَانَةُ لَهُ سَجِيَّةً فَهُوَ فَطِنٌ أَيْضًا وَرَجُلٌ فَطِنٌ بِخُصُومَتِهِ عَالِمٌ بِوُجُوهِهَا حَاذِقٌ وَيَتَعَدَّى بِالتَّضْعِيفِ فَيُقَالُ فَطَّنْتُهُ لِلْأَمْرِ .))[١٤٥]

وهذه اللغات الثلاث هي : الأولى : (فَطَنَ يفطُنُ) من الباب الأول ، والثانية : (فَطِنَ يفطَنُ) من الباب الرابع ، واللغة الثالثة : (فَطُنَ يفطُنُ) من الباب الخامس .

وعلى وفق ما تقدّم فان الخلاف بين ابن منظور والفيومي في حركة عين الفعل المضارع في اللغة الثالثة ، فالأخير فتح عين المضارع فأصبح وزن الفعل من الباب الرابع (فَطِنَ يفطَنُ) ، وابن منظور ضم عين الفعل المضارع في اللغة الثالثة ، فأصبح وزن الفعل من الباب السابع (فَطِنَ يفطُنُ) .

١٥- قَنِطَ يقنُطُ :

رواه ابن خالويه وعدّه ليس من كلام العرب هذا الوزن[١٤٦] ، كذلك ذكره ابن القطاع واستدل عليه[١٤٧] بقراءة أبي حيوة شريح القاضي في قوله تعالى : ((قالَ ومَن يقنُطُ من رّحمةِ ربّه الا الضّالّون))[١٤٨] ، وفي المصحف الشريف : ((ومَن يَقنَطُ)) ، وفي هذا الاستدلال اشارة صريحة تدفع ما ذهب اليه ابن خالويه في أن هذا الوزن ليس في كلام العرب ، فهل هذه القراءة ليست من كلام العرب ؟! ، والقراءات حجة في الاستدلال اللغوي .

وأوضح الجوهري لغات هذا الفعل ، اذ قال : ((القُنوطُ : اليأسُ، وقد قَنَطَ يقْنِطُ قُنوطاً وكذلك قَنَطَ يَقْنُطُ، فهو قانِطٌ ، وفيه لغةٌ ثالثة قَنِطَ يَقْنَطُ قَنَطاً وقَناطَةً فهو قَنِطٌ. وأمَّا قنَط يَقْنَطُ بالفتح فيهما، وقَنِطَ يَقْنِطُ بالكسر فيهما، فإنَّماهو على الجمع بين اللغتين))[١٤٩] .

يتضح من هذا أن لهذا الفعل خمس لغات ، هي :

- قَنَطَ يقنُطُ من الباب الأول .
- قَنَطِ يقنِطُ من الباب الثاني .
- قَنَطَ يقنَطُ من الباب الثالث .
- قَنِطَ يقنَطُ من الباب الرابع .
- قَنِطَ يقنِطُ من الباب السادس ، الذي وصفه الجوهري هذا من باب الجمع بين اللغتين أي مبدأ تركّب اللغتين .

كذلك بيّن لغات هذا الفعل محمد مرتضى الزّبيدي ، اذ قال : ((قَنَط كنَصَرَ وضَرَبَ وحَسِبَ وكُرُمَ ، قُنُوطاً بالضَّمّ مَصْدَرُ الأَوَّل والثّانِي قال ذلِكَ أَبو عَمْرِو ابنُ العَلاءِ ، وبِهِمَا قُرِئَ قولُه تعالى : " ومَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّه إلاَّ الضّالُّونَ "[١٥٠] ، قلتُ : أَمَّا يقنُط كيَنْصُر فَقَرَأَ به الأَعْمَشُ وأَبو عَمْرٍو والأَشْهَبُ العُقَيْلِيُّ وعِيسَى ابنُ عُمَرَ وعُبَيْدُ بن عُمَيْر وزَيْدُ بنُ عَلِيٍّ وطاوُوس فهو قانِطٌ ، وفيه لغةٌ أُخْرَى : قَنِطَ كَفَرِحَ وقَرَأَ أَبُو رجَاءٍ العُطَارِدِيُّ والأَعْمَشُ والدُّورِيُّ عن أَبِي عَمْرٍو : " من بَعْدِ ما قَنِطُوا "[١٥١] . بكسرِ النُّونِ وَقَرَأَ الخَلِيلُ : " من بَعْدِ ما قَنُطُوا " بضمّ النُّونِ قَنَطاً مُحَرَّكةً وقَنَاطَةً كسَحَابَةٍ ، وقَنَطَ كمَنَعَ وحَسِبُ وهاتَانِ على الجَمْعِ بين اللُّغَتَيْنِ نَقَلَه الجَوْهَرِيُّ عن

---

[١٤٥] . مصباح المنير : ٢٢٧/٧ .
[١٤٦] . ينظر : ليس في كلام العرب : ٩٥ .
[١٤٧] . ينظر : أبنية الأسماء والأفعال والمصادر : ٣٢٩
[١٤٨] . سور الحجر : ٥٦ .
[١٤٩] . الصحاح : ٢/ ٩٧ .
[١٥٠] . سورة الحجر : ٥٦ .
[١٥١] . سورة الشورى : ٢٨ .

الأَخْفَشِ أَي يَئِسَ فهو قَنِطٌ كفَرِحٍ وقُرِئَ : " فلا تَكُنْ من القَنِيطِينَ "[١٥٢] ، قلتُ : هو قِرَاءَةُ ابنِ وَثّابٍ والأَعْمَش وبِشْر بنِ عُبَيْد وطَلْحَةَ والحُسَيْنِ عن أَبِي عَمْرٍو))[١٥٣] .

الملاحظ في هذا القول ما يأتي :

- كثرة الاستدلال بالقراءات القرآنية في بيان حركة عين الفعل ، فضلا على ذكر أسماء القرّاء فقد استدل الزبيدي بأربع قراءات ، فالأولى : قراءة (يقنُطُ) بضم عين الفعل ، والثانية : قراءة (قنِطُوا) بكسر عين الفعل ، والثالثة : قراءة (قنُطُوا) بضم عين الفعل وهي قراءة الخليل ، والرابعة : قراءة (القنِيطين) بكسر النون .
- أوضح الزبيدي ست لغات لهذا الفعل ، وهي : قنَطَ يقنُطُ من الباب الأول ، و قَنَطَ يقنِطُ من الباب الثاني ، و قنَطَ يقنَطُ من الباب الثالث ، و قنِطَ يقنَطُ من الباب الرابع ، و قنُطَ يقنُطُ من الباب الخامس ، قَنِطَ يقنِطُ من الباب السادس .
- ذكر الزبيدي أن ثمة لغتين من هذا الفعل هما من (باب الجمع بين اللغتين) أي مبدأ تركّب اللغات ، وهما : قنَطَ يقنَطُ من الباب الثالث ، و قَنِطَ يقنِطُ من الباب السادس .

١٦- لَبِبَ يلُبُّ :

أوضح هذه اللغة ابن القطاع[١٥٤] ، فهذا الفعل جاء في لسان العرب : لَبُبْتُ أَلَبُّ ولَبِبْتُ تَلَبُّ، بالكسر، صرتَ ذا لُبِّ، وفِي لُغَةٍ نادرة لَبُبْتُ بالضم ، وهي من بَابِ قَرُبَ وَلَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْمُضَاعَفِ[١٥٥] ، والفتح لغة أهل الحجاز، وأهل نجد يقولون لَبَّ يلِبُّ بالكسر، وهو عند تميم من باب ضرَبَ يضرِبُ، وعند غيرهم من باب فرِح يفرَح[١٥٦] .

على وفق هذا فان لهذا الفعل خمس لغات ، وهي ما يأتي :

- لَبَبَ يلِبُّ من الباب الثاني .
- لبِبَ يلَبّ من الباب الرابع .
- لبُبَ يلُبّ من الباب الخامس .
- لبُبَ يلَبّ ووصفها اللغويون أنها من باب تركّب اللغتين .
- لبِبَ يلُبّ الذي أسميه من الباب السابع التي رواها ابن القطاع ، كذلك وصفها اللغويون من باب تركّب اللغتين .

١٧- نَجِدَ ينجُدُ :

أوضح الرضي أن هذه اللغة حكاها أبو عبيدة (ت٢١١هـ) : نجِدَ ينجُد، أي عرق، ونجَد ينجُد هو المشهور[١٥٧] ، وأوضح ابن منظور هذه اللغة ، اذ قال : ((قد نَجِدَ يَنْجَدُ ويَنْجُدُ نَجْداً الأَخيرة نادرة إِذا عَرِقَ من عَمَل أَو كَرْب ... ، ويقال نَجِدَ يَنْجَدُ إِذا بَلُدَ وأَعْيَا ... ، ونجَد الرجل ينجُده : غلبه .))[١٥٨] .

وعلى وفق هذا فلهذا الفعل ثلاث لغات ، فالأولى : وهي الأقيس من الباب الأول (نجَدَ ينجُدُ) ، واللغة الثانية : من الباب الرابع (نجِدَ ينجَدُ) ، واللغة الثالثة : من الباب السابع (نجِدَ ينجُدُ) ، ونصّ على هذه اللغة السيوطي، وذكر أنَّها من تداخل اللغات[١٥٩] .

١٨- نَخِمَ ينخُمُ :

رواه أبو جعفر اللبلي (ت٦٩١هـ)[١٦٠] ، وأوضح أصحاب المعجمات لغات هذا الفعل ، اذ قال الخليل : ((النُّخامةُ : ما يخرجُ من الخيشوم عند التَنَخُّعِ : نَخَمَ يَنْخَمُ نَخْماً وهو نَخِمٌ والنَّخْمُ : اللعِبُ والغناء))[١٦١] ، وقال ابن دريد في جمهرته: ((ويقال: نَخَمَ ينخُم نَخْماً،

---

[١٥٢] . سورة الحجر : ٥٥ .
[١٥٣] . تاج العروس : ١/ ٤٩٨١ .
[١٥٤] . ينظر : أبنية الأسماء والأفعال والمصادر : ٣٢٩ .
[١٥٥] . ينظر لسان العرب : ١/ ٢٩١ ، والمصباح المنير : ٨/ ٢٠٠ .
[١٥٦] . ينظر : لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة : ١٧٤ .
[١٥٧] . ينظر : شرح الشافية ، للرضي الاسترايادي :١٣٧/١ .
[١٥٨] . لسان العرب : ٤١٣/٣ .
[١٥٩] . ينظر : المزهر : ٨٣/٢ .
[١٦٠] . بغية الآمال في مستقبل الأفعال ، لأبي جعفر اللبلي : ٣٩ .

إذا تنخَّع))[١٦٢] ، وفرّق ابن القطاع بين (نَخَمَ و نخِمَ) ، اذ قال : ((نَخَم نَخْماً قَذَف بالنُّخامة ، ونخِم نَخَماً لَغَب وأعيا))[١٦٣] ، وبيّن السيد محمد مرتضى الزبيدي لغتين لهذا الفعل ، قائلا : ((ونَخِمَ الرجلُ ، كفَرِحَ نَخمًا ، بالفتح (ويحرّك) ... ، نَخَمَ (كنَصَرَ) ينخُمُ نخما (لَعِبَ وغنّى)))[١٦٤] .

ويتضح من هذا أن لهذا الفعل أربع لغات ، هي :

- نَخَمَ ينخُمُ من الباب الأول .
- نَخَمَ ينخَمُ من الباب الثالث .
- نَخِمَ ينخَمُ من الباب الرابع .
- لغة أبي جعفر اللبلي (نَخِمَ ينخُمُ) من الباب السابع .

١٩- نَضِرَ ينضُرُ :

أوضح هذه اللغة أبو جعفر اللبلي[١٦٥] ، وبيّن ابن منظور لغات هذا الفعل ، قائلا : ((النَّضْرة : النَّعْمة والعَيْش والغِنى وقيل : الحُسْن والرَّوْنَقِ وقد نَضَرَ الشجرُ والورقُ والوَجهُ واللونِ وكل شيء يَنْضُر نَضْراً نَضْرة نَضارة نُضُوراً نَضِر نَضُرِ فهو ناضِر نَضِير نَضِرٌ أَي حَسَنِ والأُنثى نَضِرَة ... ، ويقال : نَضُرِ بالضمِ نَضَارةِ وفيه لغة ثالثة نَضِرِ بالكسر ; حكاها أَبو عبيد))[١٦٦] ، أما الزبيدي فقد قال : ((قد نَضَرَ الشجرُ والورقُ والوجهُ واللَّوْنُ وكلّ شيءٍ كَنَصَر وكَرُمَ وفَرِحَ الثالثة حكاها أبو عُبَيْد ، يَنْضُر نَضْرَاً ونَضارَةً ونُضوراً ونَضْرَةً فهو ناضرٌ ونَضيرٌ وأَنْضَرُ))[١٦٧] .

يتبين من هذا أن لغات هذا الفعل أربع ، فالأولى : من الباب الأول (نَضَرَ ينضُرُ) ، والثانية : من الباب الرابع اذ حكاها أبو عبيدة (نَضِرَ ينضَرُ) ، واللغة الثالثة : من الباب الخامس (نَضُرَ ينضُرُ) ، أما اللغة الرابعة فقد رواها أبو جعفر اللبلي ، وهي من الباب السابع (نَضِرَ ينضُرُ) .

٢٠- نَكِلَ ينكُلُ :

ذكر الرضي أن هذه اللغة حكاها أبو عبيدة : نَكِلَ ينكُلُ، وأنكرها الاصمعي، والمشهور نَكَلَ ينكُلُ، كقَتَلَ يقتُلُ [١٦٨] .

و أوضح ابن منظور لغات هذا الفعل ، قائلا : ((نَكَلَ عنه يَنْكِل ويَنْكُل نُكولاً ونَكِلَ نَكَصَ يقال : نَكَل عن العدوّ وعن اليمين يَنْكُل بالضم أَي جَبُنَ ونَكَّله عن الشيء صرفه عنه ، ويقال : نكَل الرجل عن الأَمر يَنْكُل نُكولاً إِذا جَبُنَ عنه ولغة أُخرى نَكِل بالكسر يَنْكَل والأُولى أَجود))[١٦٩] .

على وفق هذا فان لهذا الفعل أربع لغات ، هي :

- نَكَلَ ينكُلُ ، وهي المشهور والأجود .
- نَكَل يَنْكِل من الباب الثاني .
- نَكِل يَنْكَل من الباب الربع .
- نَكِلَ ينكُلُ ، هذه اللغة حكاها أبوعبيدة وهي من الباب السابع .

---

[١٦١] . العين : ٢٨١/٤ .
[١٦٢] . جمهرة اللغة : ١/ ٣٣٩ .
[١٦٣] . كتاب الأفعال : ٣/ ٢٦١ . .
[١٦٤] . تاج العروس : ٧٩٠٥/١ .
[١٦٥] . بغية الآمال في مستقبل الأفعال : ٣٩
[١٦٦] . لسان العرب : ٢١٠/٥ .
[١٦٧] . تاج العروس : ٣٥٤٥/١ .
[١٦٨] . ينظر : شرح الشافية :١٣٧/١ .
[١٦٩] . لسان العرب : ٦٧٧/١١ .

٢١- نَفِسَ تنفُسُ :

أوضح الزمخشري لغة هذا الفعل ، اذ قال : ((نُفِسَت المرأة غُلاما وهس نُفَساء ، وهي في نفاسِها ، والمصدر النَّفَس ، ويقال : النِّفاس ، ولغة أخرى نَفِسَت وليست بالفصيحة ، وأهل المدينة يقولون : نَفِست تنفُسُ ، كقولهم : فَضِلَ يفضُلُ))[١٧٠] .

وقياسُ هذا الفعلِ مِن البابِ الخامس (نَفُسَ تنفُسُ) ، وَنُفِسَتْ الْمَرْأَةُ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ فَهِيَ نُفَسَاءُ وَالْجَمْعُ نِفَاسٌ بِالْكَسْرِ، وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَقُولُ نَفِسَتْ تَنْفَسُ مِنْ بَابِ تَعِبَ فَهِيَ نَافِسٌ مِثْلُ حَائِضٍ وَالْوَلَدُ مَنْفُوسٌ وَالنِّفَاسُ بِالْكَسْرِ أَيْضًا اسْمٌ مِنْ ذَلِكَ وَنَفِسَتْ تَنْفَسُ مِنْ بَابِ تَعِبَ حَاضَتْ [١٧١] .

على وفق هذا يتضح ما يأتي :

- لغة (نَفِست تنفَسُ) وصفها الزمخشري بأنها ليست فصيحة ؛ لأن قياس هذا الفعل من الباب الخامس (نَفُس ينفُس) ، ، وَنُفِسَتْ الْمَرْأَةُ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ .
- نسب الزمخشري لغة إلى أهل المدينة (نَفِست تنفُسُ) ، ومثل هذه اللغة نظير قولهم : فَضِلَ يفضُلُ ، وهنا الزمخشري لم يجعل لغة هذا الفعل من باب تركّب اللغتين ، ولم يصفها بالشذوذ أو بالندرة أو بأنها غير فصيحة .
- لغة أهل المدينة لغة حضرية فهم يميلون إلى الكسر غالبا ، وهذا ما يدعم نسبتها اليهم .
- اختلف في نسبة هذه اللغة فمرّة ينسبها الخليل إلى أهل الحجاز ، وهنا ينسبها الزمخشري إلى أهل المدينة .
- الغريب من هذا أن أصحاب المعجمات الموسوعية لم تذكر هذه اللغة فضلا على عدم ذكرها للأفعال الأخرى ، مثلا : نَكِلَ ينكُلُ ، نَضِرَ ينضُرُ ، نَخِمَ ينخُمُ ، لَبِبَ يلُبُّ ، قَنِطَ يقنُطُ ، واذا ذكروها فانهم ينسبونها إلى باب تركّب اللغتين ، مع الحين نسبها عالمان كبيران في اللغة هما الخليل والزمخشري ؛ والراجح عندي أن هناك أكثر من سبب يحتمل في هذه المسألة، وهذه الأسباب ، ما يأتي :

أ- استقراء أصحاب المعجمات للغات القبائل ناقص

ب- أن هذه اللغة غير خاضعة لأقيستهم فأبعدوها .

ت- أن القبيلة التي نطقت بهذه اللغة لها موقف خاص ، قد يكون سياسيا أو لغويا .

٢٢- نَعِمَ ينعُمُ :

ذكر هذه اللغة ابن قتيبه ونسب مرويتها إلى سيبويه ، فقال : ((قال سيبويه : بلغنا أن بعض العرب يقول : نعِمَ ينعُم مثل : فضِل يفضُل))[١٧٢] ، غير أن هذا لم يرد في كتاب سيبويه .

وأوضح ابن منظور هذه اللغة ، اذ قال : ((ونَعُم الشيءُ نُعومةً أي صار ناعِما لَيّناً وكذلك نَعِمَ يَنْعَم مثل حَذِرَ يَحْذَر وفيه لغة ثالثة مركبة بينهما نَعِمَ يَنْعُمُ مثل فَضِلَ يَفْضُلُ ولغة رابعة نَعِمَ يَنْعِم بالكسر فيهما وهو شاذ والتنَعُّم الترفُّه والاسم النِّعْمة ونَعِمَ الرجل يَنْعَم نَعْمةً فهو نَعِمٌ بيّن المَنْعَم ويجوز تَنَعَّم فهو ناعِمٌ ونَعِمَ يَنْعُم ، قال ابن جني نَعِمَ في الأصل ماضي يَنْعَمُ ويَنْعُم في الأصل مضارعُ نَعُم ثم تداخلت اللغتان فاستضاف من يقول نَعِمَ لغة من يقول يَنْعُم فحدث هنالك لغةٌ ثالثة فإن قلت : فكان يجب على هذا أَن يستضيف من يقول نَعُم مضارعَ من يقول نَعِم فيتركب من هذا لغةٌ ثالثة وهي نَعُم يَنْعَم قيل منع من هذا أَن فَعُل لا يختلف مضارعُه أَبداً وليس كذلك نَعِمَ فإن نَعِمَ قد يأْتِي فيه يَنْعِمُ ويَنعَم فاحتمل خِلاف مضارعِه وفَعُل لا يحتمل مضارعُه الخلافَ))[173].

يتبين من هذا ما يأتي :

- أوضح ابن منظور أربع لغات لهذا الفعل ، فالأولى : من الباب الخامس (نعُمَ ينعُمُ) ، والثانية : من الباب الرابع (نَعِمَ ينعَمُ) ، والثالثة : من باب تركّب اللغتين (نَعِمَ ينعُمُ) ، والرابعة : التي وصفها ابن منظور بالشاذة (نَعِمَ ينعَمُ) أي من الباب السادس .

---

[١٧٠] . شرح الفصيح : جار الله الزمخشري ، تح : ابراهيم بن عبد الله بن جمهور : ١/ ١٢٩ .

[١٧١] . ينظر : المصباح المنير : ٤١٣/٩ .

[١٧٢] . أدب الكاتب : ٢٧٩ .

[173] . لسان العرب : ١٢/ ٥٧٩ .

- ابن منظور تبنّى رأي ابن جني في تكوين اللغة الثالثة ، وهو مبدأ (تركّب اللغتين) ، وهذا المبدأ – كما قلت قبل– انه ضرب من الخيال والصنعة .
- استعمل ابن منظور اسلوب الفنقلة ، في مسألة تركّب اللغتين فلغة (نَعِمَ ينعُمُ) تركّبت من لغتين هما : (نَعِمَ ينعَمُ) و(نعُمَ ينعُمُ) ، فيمكن أن تنتج لغة رابعة (نعُمَ ينعَمُ) ، وعلّل ابن منظور أن هذه اللغة لا تكون ؛ لأن فَعُلَ لا يختلف مضارعه أبدا فلا يكون (يفعَلُ ، أو يفعِلُ) ، أما (فَعِلَ) فيمكن أن تكون (يفعَلُ ، أو يفعُلُ) .

ب– الأفعال المعتلة :

١– حِدت تحُودُ :

رواه ابن القطاع ، اذ قال : ((وقد جاء من المعتل على (فَعِلَ يفعُلُ) مِتّ تموت ، ودِمتَ تدوم ، وحِدت تحُود ، وكدِت تكُود ، وهذه كلّها شواذ ، والصواب فيمن جعل المضارع بالواو أن تقول في الماضي : دُمتَ ، ومُتَّ ، وحُدتَ ، وكُدتَ ، وفي من كسر أول الماضي أن يفتح المضارع فيقول : دِمْتَ تَدَام ، ومِتَّ تماتُ ، وكِدتَ تكادُ ، وحِدتَ تحادُ))[١٧٤] .

وقياس هذا الفعل : حاد يَحُود ، وقال يونس : يقال : فُلان تُحَاوِدُهُ الحُمَّى أَي تَتَعَهَّدُهُ وهو يُحاوِدنا بالزِّيارة أَي يزورنا بين الأَيام ومنه المُحاوَدَة للتَّأَنِّي في الأمر تسعمله العامة [١٧٥] ، وذكر الفيومي : ((حَادَ عَنْ الشَّيْءِ يَحِيدُ حَيْدَةً وَحُيُودًا تَنَحَّى وَبَعُدَ وَيَتَعَدَّى بِالْحَرْفِ وَالْهَمْزَةِ فَيُقَالُ حِدْت بِهِ وَأَحَدْتُهُ مِثْلُ : ذَهَبَ وَذَهَبْتُ بِهِ وَأَذْهَبْتُهُ .))[١٧٦].

ويتضح من قياس الفعل أن هناك دلالتين له فـ(حاد يحيد) معناه : بعُد وتنحّى ، و (حاد يحود) معناه : تتعهّده .

ووصف ابن القطاع لغة (حِدت تحود) بأنها شاذة ؛ لأن قياس الفعل الماضي الأجوف عند اسناده إلى ضمير الرفع يأتي بالكسر أو بالضم في أوله ، نحو : حِدت ، جُدت ، والمضموم يأتي مضارعه على يفعُل ، نحو : جُدت تجود ، والمكسور يأتي مضارعه على يفعَلُ ، نحو : مِتّ تمات .

٢– جِدت تجُود :

لغة رواها ابن القطاع[١٧٧] ، وأثبتها أبو حيّان الأندلسي[١٧٨] ، والقياس : جاد يجود جودة ، وجدت جودا ، وجادت العين تجود جودا ، كثُر دمعها ، وجاد بنفسه يجود[١٧٩] .

وقياس مضارع هذا الفعل على وزن (يفعَلُ) ؛ لأنه كسر ماضيه عند اسناده ضمير الرفع ، فيكون : جِدت تجاد ، واذا ضمّ فمضارعه يأتي على وزن (يفعُلُ) أي : جُدت تجود .

٣– دِمت تدوم :

رواه ابن السكيت بأنّه لغة بعض العرب [١٨٠] ، وأوضح ابن منظور هذه اللغة فقال : ((دامَ الشيءُ يَدُومُ ويَدامُ ... ، قال كراع دامَ يَدُومُ فَعِلَ يَفْعُلُ وليس بقَوِيٍّ ... ، قال أَبو الحسن في هذه الكلمة نظر ، ذهب أهل اللغة في قولهم دِمْتَ تَدُومُ إلى أنها نادرة كمِتَّ تَموتُ وفَضِلَ يَفْضُلُ وحَضِرَ يَحْضُرُ وذهب أبو بكر إلى أنها متركبة فقال : دُمْتَ تَدُومُ كقُلْتَ تَقُولُ ودِمْتَ تَدامُ كخِفْتَ تَخافُ ثم تركبت اللغتان فظنّ قوم أن تَدُومُ على دِمْتَ وتَدامُ على دُمْتَ ذهاباً إلى الشذوذ وإيثاراً له والوَجْه ما تقدم من أَن تَدامُ على دِمْتَ وتَدُومُ على دُمْتَ وما ذهبوا إليه من تَشْذيذ دِمْتَ تَدومُ أخف مما ذهبوا إليه من تَسَوُّغِ دُمْتَ تَدامُ إذ الأُولى ذات نظائر ولم يُعْرَفْ من هذه الأخيرة إلاَّ كُدْتَ تَكادُ وتركيب اللغتين باب واسع كَقَنَطَ يَقْنَطُ ورَكَنَ يَرْكَنُ فيحمله جُهَّالُ أهل اللغة على الشذوذ .))[١٨١] .

---

[١٧٤] . أبنية الأسماء والأفعال والمصادر : ٣٣٠ .
[١٧٥] . ينظر : تاج العروس : ١٩٦٤/١.
[١٧٦] .المصباح المنير : ٤٩٤/٢ .
[١٧٧] . ينظر : كتاب الأفعال : ١٤/١ .
[١٧٨] . ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٥/١ .
[١٧٩] . ينظر : لسان العرب : ٣/ ١٣٥-١٣٦ .
[١٨٠] . ينظر : اصلاح المنطق : ٢١٢ .
[١٨١] . لسان العرب : ٢١٢/١٢ .

يتضح من كلام ابن منظور أن لغة (دِمت تدُوم) تكوّنت من مبدأ تركّب اللغتين ، هما : دِمت تدَام ، ودُمت تدُوم ، أما ابن السكّيت فقد عدّ هذا الفعل لغة نطقت بها بعض العرب ، لا من تركّب اللغتين ، ومن المعلوم أن اللغة عادة لسانية وسليقة مكتسبة لا يمكن تغيرها بسهولة .

٤- كِدت تكود :

هذه اللغة أوضحها ابن القطاع[١٨٢] ، وأثبتها أبو حيّان الأندلسي ، وحمل هذه اللغة على تركّب اللغتين[١٨٣] ، كأنه يريد أن يوضح أن الفعل الماضي الأجوف عند اسناده إلى ضمير الرفع يأتي بالكسر أو بالضم في أوله ، نحو : كِدت ، كُدت ، والمضموم يأتي مضارعه على يفعُل ، نحو : كُدت تكود ، والمكسور يأتي مضارعه على يفعَلُ ، نحو : كِدت تكاد .

وعلى وفق هذا يمكن تفسير مبدأ تركّب اللغتين : فـ (كِدت تكُود) متداخلة من كُدت تكود ، و كِدت تكاد وهما قياسيتان ، فتداخل ماضي النمط الثاني مع مضارع النمط الأول فحصلت هذه اللغة .

وبيّن الفيومي قياس وزن هذا الفعل ، اذ قال : ((كَادَهُ كَيْدًا مِنْ بَابِ بَاعَ خَدَعَهُ وَمَكَرَ بِهِ وَالِاسْمُ الْمَكِيدَةُ وَكَادَ يَفْعَلُ كَذَا يَكَادُ مِنْ بَابِ تَعِبَ قَارَبَ الْفِعْلَ قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ قَالَ اللُّغَوِيُّونَ :كِدْتُ أَفْعَلُ مَعْنَاهُ عِنْدَ الْعَرَبِ قَارَبْتُ الْفِعْلَ وَلَمْ أَفْعَلْ وَمَا كِدْتُ أَفْعَلُ مَعْنَاهُ فَعَلْت بَعْدَ إبْطَاءٍ))[١٨٤] .

يتضح من كلام الفيومي أن هذا الفعل له دلالتان ، فالأولى : (كاد يكيد) معناه الخداع والمكر ، وهذا الفعل من الباب الثاني (فَعَلَ يفعِلُ) ، والثانية : (كاد يكاد) معناه : قارب ، و(كِدت تكاد) أي مقاربة الفعل وهذا الفعل من الباب الرابع (فَعِلَ يفعَلُ) ، على وفق هذا فقياس هذا الفعل : كِدت تكاد ، ومن التنويه أن سيبويه أوضح لغة أخرى لهذا الفعل هي : كُدت تكاد ، اذ قال :((قد قال بعض العرب: كُدتَ تَكاد فقال : فَعِلتُ تَفعَلُ كما قال فَعِلتُ أفْعَلُ، وكما ترك الكسرة كذلك ترك الضمّة ، وهذا قول الخليل وهو شاذٌ من بابه كما أن فَضِلَ يفضُل شاذّ من بابه))[١٨٥] ، وذكر في موضع آخر : ((كدت تكاد اعتلت من فعل يفعل، وهي نظيرة مت في أنها شاذة ، ولم يجيئا على ما كثر واطرد من فعل وفعل.))[١٨٦] .

٥- مِتّ تموت :

روى سيبويه هذه اللغة[١٨٧] ، وقياس هذا الفعل : ((مَاتَ الْإِنْسَانُ يَمُوتُ مَوْتًا وَمَاتَ يُمَاتُ مِنْ بَابِ خَافَ لُغَةٌ وَمِتُّ بِالْكَسْرِ أَمُوتُ لُغَةٌ ثَالِثَةٌ وَهِيَ مِنْ بَابِ تَدَاخُلِ اللُّغَتَيْنِ وَمِثْلُهُ مِنْ الْمُعْتَلِّ دِمْتَ تَدُومُ وَزَادَ ابْنُ الْقَطَّاعِ كِدْتَ تَكُودُ وَجِدْتَ تَجُودُ وَجَاءَ فِيهِمَا تَكَادُ وَتَجَادُ))[١٨٨] .

يتضح من هذا فان لهذا الفعل ثلاث لغات ، فالأولى : من الباب الأول (مات يمُوت) ، والثانية من الباب الرابع (مات يمَات) ، والثالثة من الباب السابع (مِت تمُوت) ، و أوضح ابن جني أن هذه اللغة تركبت عنده من لغتين فاللغة الأولى (مُت تمُوت) ، واللغة الثانية (مَت تمَات) ، فاللغة نشأت من تراكبهما ، وهي (مِتّ تمُوت)[١٨٩] .

الخاتمة والتوصيات :

الان وقد أتى البحث على نهايته فانه يمكننا الوقوف على أهم النتائج التي توصل اليها ، وهي على النحو الآتي :

١. يهدف هذا البحث إلى تجلية نمط من الأنماط اللغويّة التي خرجت عن القياس في أوزان الفعل الثلاثي الماضي المجرّد ، وهذا النمط هو (فعِلَ يفعُلُ) .

---

[١٨٢] . ينظر : كتاب الأفعال :١٤/١ .
[١٨٣] . ينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٥/١ .
[١٨٤] . المصباح المنير : ١٩٢/٨ .
[١٨٥] . كتاب سيبويه : ٤/ ٢٨ .
[١٨٦] . المضدر نفسه :
[١٨٧] . ينظر : كتاب سيبويه : ٢٨/٤ .
[١٨٨] . المصباح المنير: ٨٣/٩ .
[١٨٩] . ينظر الخصائص : ١/ ٣٨١ .

٢. درس البحث أوزان الفعل الثلاثي الماضي المجرّد من ناحية تقسيمه على قسمين : أوزان الفعل الثلاثي الماضي المجرّد على وفق حركة عينه ، و أوزان الفعل الثلاثي الماضي المجرّد باعتبار حركة عين مضارعه ، ورجّح البحث أنه ليس ثمة ضابط قياسي في الأفعال ، بل ضابط الأفعال هو السماع .

٣. نقض البحث مسألة باب تداخل اللغتين بأدلة علمية ، وأرجع البحث أن هناك سببين لهذه المسألة ، فالسبب الأول : هي الصنعة اللغوية ، أو ما يسمى بالترف العلمي ، والسبب الأخر : تأثر هذا الباب بنظرية الأصل والفرع .

٤. تتبع البحث وزن (فَعِلَ يفعُلُ) في كتب اللغويين والنحويين ابتداء من الخليل وانتهاء بالسيوطي ، وبيّن البحث اختلاف العلماء في حمل هذا الوزن ، فمنهم من عدّه شاذا ، أو بأنه ليس في كلام العرب ، أو بأنه من باب تداخل اللغتين ، فضلا على اختلافهم في الأفعال التي جاءت على هذا الوزن

٥. أوضح البحث استدلال هذا الوزن من خلال السماع ، فقد جاء في شعر أبي الأسود الدؤلي ، فضلا على القراءات القرآنية التي جاءت على هذا الوزن ، كذلك حديث نبوي شريف جاء على هذه اللغة ، وهذه أدلة صريحة في نقض ما حمله علماء العربية على هذا الوزن فأين الشذوذ في كلام النبي وهو أفصح العرب ، وأين الندرة في شعر أبي الأسود الدؤلي الذي يعد شعره في ضمن دائرة الاحتجاج اللغوي ، وأين تداخل اللغتين من القراءات القرآنية التي وردت على الوزن ؟! .

٦. استقصى البحث الأفعال التي جاءت على هذا الباب في مصادر اللغة فكان عددها سبعة وعشرين فعلا ، منها اثنان وعشرون فعلا صحيحا ، وخمسة أفعال معتلة .

٧. رجّح البحث جعل وزن (فَعِل يفعُلُ) بابا سابعا من أوزان الفعل الثلاثي الماضي المجرّد باعتبار حركة عين مضارعه .

- **التوصيات :**

– ولهذه النتائج وغيرها فان من وكد البحث أن يوصي باستحداث قرار تجمع عليه مجامع اللغة العربية يهدف إلى فتح باب سابع لأوزان الفعل الثلاثي المجرد ، كي يسهم في استيعاب الأفعال التي تدعونا حاجة العصر اليها ، فضلا على اسهام هذا الباب – السابع – باستيعاب الاختلاف اللهجي لأبناء الأمة الواحدة في مختلف أقطار الوطن العربي ، وفتح الباب كذلك يكشف عن وجه من وجوه الاتساع الصرفي الذي سوف يمهد لدراسات وأبحاث في هذا المجال والمجلات الاخرى ، فهذه الأسباب وغيرها تعدّ موجبة لاتخاذ هذا القرار الذي يخدم العربية وأبناءها . والله من وراء القصد .

((روافد البحث))

- **القرآن الكريم .**

- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ، لابن القطاع الصقلي (ت٥١٥هـ) ، تح : أحمد محمد عبد الدايم ، مطبعة الكتب المصرية ، القاهرة – مصر ، ١٩٩٩م.
- أدب الكاتب ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتبة الدينوري (ت٢٧٦هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٩٦٣ .
- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب ، لأبي حيّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تح : د . رجب عثمان محمد ، مراجعة : د . رمضان عبد التواب ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط١ ، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م .
- إصلاح المنطق، يعقوب بن أسحاق المعروف بابن السكّيت (ت٢٤٤ هـ) ، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف ، القاهرة ، ط٣.
- الأصول في النحو ، لأبي بن سهل بن السراج(ت٣١٦هـ) ، تح : د . عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ط٣، ١٤١٧-١٩٩٦م .
- الاقتراح في علم أصول النحو ، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، تح : لمحمد حسن محمد حسن اسماعيل ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م .
- أوزان الفعل ومعانيها ، د . هاشم طه شلاش ، مطبعة الآداب – النجف الأشرف ، العراق ، ١٩٧١م .
- بغية الآمال في مستقبل الأفعال ، لأبي جعفر اللبلي ، تح : جعفر ماجد ، الدار التونسية للنشر
- تاج العروس من جواهر القاموس ، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزَّبيدي ، تحقيق لجنة التراث العربيّ ، مطبعة حكومة الكويت ، الكويت ، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م .
- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، الطيب بكوش، الدار العربية في تونس، ١٩٧٣م .
- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تح : محمد علي النجار ، الهيأة العامة المصرية للكتاب ، مصر – القاهرة ، ١٩٩٩م .
- دراسات في فقه اللغة، د . صبحي الصالح دار العلم للملايين ، بيروت ، ط١٨ ، ٢٠٠٧م .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ): ، تحقيق أحمد الخرَّاط، دار العلم ، دمشق – سوريا ، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .
- سنن الترمزي ، محمد بن عيسى (٢٧٩هـ) ، تح : أحمد محمد شاكر ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
- سنن النسائي ، سليمان بن الاشعث (ت٢٧٥هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، نشر دار الاحياء النبويّة ، القاهرة .
- شرح تصريف الزنجاني ، للقاضي التفتازاني ، مطبوع في ضمن كتاب جامع المقدمات ، طهران –ايران ، (د.ت) .
- شرح الشافية ابن الحاجب ، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٨هـ) ، تح : محمد نور الحسن ، و محمد محيي الدين عبد الحميد ، ومحمد الزفزاف ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .
- شرح الفصيح ، لابن هشام اللخمي ، دراسة وتحقيق : د . مهدي عبيد جاسم ، وزارة الثقافة والاعلام – دائرة الآثار والتراث ،مطبعة فنون ، بغداد ، ط١ ، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م .
- شرح المفصل للزمخشري ، تأليف : موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت٦٤٣هـ) ، قدّم له : د . أميل بديع يعقوب ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١، ١٤٢٢-٢٠٠١م .
- شذا العرف في فن الصرف ، للشيخ أحمد الحملاوي ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة – مصر ، ط٥، ١٩٢٧م .
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ، لاسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٨هـ) ، تح : أحمد عبد الغفور عطار ، ط٤ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٧م .
- الصرف الواضح ، د . عبد الجبالر النايلة ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر في جامعة الموصل ، العراق ، ١٩٨٨م .

- العباب الزاخر واللباب الفاخر ، للصاغاني (ت٦٥٠هـ) ، تح : الشيح محمد حسن ال ياسين ، ، دار الرشيد بغداد ، ١٩٧٧م –١٩٨١ م .
- العين ، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) ، تحقيق : د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد ومكتبة الهلال ، العراق – بغداد ، ١٩٨٢م
- القاموس المحيط ، لمجد الدين الفيروز آبادي (ت٨١٧هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٨م .
- كتاب الأفعال ، لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي المروف بابن القطاع ، عالم الكتب – بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣ .
- كتاب سيبويه ، لأبي بشر عمرو بن عثمان الملقب بسيبويه (ت١٨٠هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، دار التأريخ ، بيروت –لبنان ، د.ت .
- لسان العرب ، لمحمد بن مكرم بن منظور(٧١١هـ) ، دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى ، (د .ت) .
- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحّدة، د . غالب فاضل المطلبي ، منشورات وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية، بغداد، ١٩٧٨م .
- ليس في كلام العرب ، للحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ) ، تح : أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ، بيروت –لبنان، ط٣ ، ١٩٧٩م .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإفصاح عنها ، لابي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: علي النجدي، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة ، الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة– مصر ، ١٣٨٦هـ – ١٩٦٧م .
- المحيط في اللغة، لإسماعيل بن عباد الصاحب (ت ٣٨٥هـ): تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت .
- مختار الصحاح ، لمحمد بن أبي بكر الرازي (في حدود ٧٠٠هـ)، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان ، (د.ط) ، ١٩٨١م .
- المخصص ، لأبي الحسن علي بن اسماعيل المعروف بابن سيده (ت٤٥٨هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان ، د.ت.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، لعبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، تح : محمد أبي الفضل ابراهيم ، ومحمد أحمد جاد المولى ، وعلي محمد البجاوي ، مكتبة التراث ، مصر – القاهرة ، ط٣ ، (د.ت) .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، لأحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي ، المطبعة الأميرية ، القاهرة – مصر ، ط٢، ١٩٠٩ م .
- المغني في تصريف الأفعال، محمّد عبدالخالق عضيمة ، دار الحديث، القاهرة ، ١٣٨٢هـ–١٩٦٢م .
- المفصل في صنعة الإعراب ،لأبي القاسم محمود الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) تح : د . علي بو ملحم ، مكتبة الهلال – بيروت ، ط الأولى ، ١٩٩٣م .
- مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تح : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، القاهرة – مصر ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- المنصف ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تح : ابراهيم مصطفى ، وعبد الله ، أمين ، وزارة المعارف (ادارة احياء التراث القديم) ، مصر – القاهرة ، ط١ ، ١٣٧٣هـ–١٩٥٤م .
- المهذّب في علم التصريف ، د . هاشم طه شلاش ، د . صلاح مهدي الفرطوسي ، ود . عبد الجليل عبيد حسين ، مطبعة التعليم في الموصل ، العراق ، ١٩٨٩م .
- النوادر في اللغة ، لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الانصاري (ت٢١٥هـ) ، تح : سعيد الخوري الشرتوني ، دار الكتاب العربي ، لبنان ، ط٢ ، د.ت .

- **الرسائل والأطاريح :**

- الدرس اللهجي في الكُتُب النّحويّة والصرفيّة حتى نهاية القرن الثالث الهجري ، أحمد هاشم السامرائي ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية التربية (ابن رشد) ، ٢٠٠٠م